

أثر

الأُسبوعية Atar

العدد (4)، الخميس، 2 نوفمبر 2023م

أين الكاش؟

عشرة أسئلة مع:

الهادي هبّاني



عطش!

من الأبيّض إلى بورتسودان



الأُسبوعية
Atar

تصدر عن مركز سودان فاكس للصحافة

FACTSD
FACTS CENTER FOR JOURNALISM

رئيس التحرير:

عارف الصاوي

مدير التحرير:

محمد الصادق

المحرر العام:

عمار جمال

مع شبكة من المراسلين.

التدقيق اللغوي: حاتم الكناني

رسومات: عبادة جابر

لاستلام نسخة (pdf) من مجلة «أتر» أسبوعياً،

الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:

atar@sudanfacts.org

للانضمام إلى شبكة مراسلي «أتر» في السودان،

الرجاء مراسلتنا على:

correspondent@sudanfacts.org

مرحباً،

هذا هو العدد الرابع من مجلة «أتر» الأسبوعية، إحدى منشورات مركز فاكس للصحافة. غمرتنا تعليقات ومقترحات واهتمامٌ عددٍ مُقدَّرٍ من الأصدقاء والصدقات، الذين راسلونا بعد صدور الأعداد السابقة. ونودُّ في فريق تحرير «أتر»، أن نُزجِي لهم ولهنَّ الشكر على هذا الحافز العظيم. إنَّ اهتمامنا بتقديم صحافة خلاقَة ومُبتكرة يجعلنا مهتمِّين بقصص وحياة ومعاش أهل السودان؛ ويُسعِدنا، بل مصدر فخرنا، أن نشير إلى قصص صمودهم أمام صعوبات بالغة تُهدِّدُ حياتهم وحياتهم؛ لكنهم رغم ذلك ينهضون ويبتكرون ويُصلحون ويجتازون ما تيسَّر من المصاعب. عليه، جاء هذا العدد مستفيداً من تعليقات وأفكار ومقترحات وأسئلة القراء في أبواب طُورناها بمشاركة مراسلينا في مناطق مختلفة من السودان.

ابتدعنا في هذا العدد باباً للمقابلة، وحددناها في عشرة أسئلة فقط، تُلخِّص قضية ما من خلال مقابلة مع متخصصين وخبراء في شأن من شؤون تخصصهم. في هذا العدد، تساءلنا عن مصير مدخرات أهل السودان في البنوك السودانية مع الهادي هباني.

كذلك قدَّمنا في هذا العدد تقريرين عن أزمة المياه من مدينتي الأبيض وبورتسودان. كما تابعنا السلع الواردة من إثيوبيا إلى الأسواق السودانية في تقريرين من القضايف وسوق مركاتو في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. نسعد دائماً بجميع المقترحات والتعليقات والأفكار.

فريق «أتر» الأسبوعية

59 - 62

فـ
سيماهم في آلاتهم:
شمس وحامد
حاتم الكناني (نيروبي)

38 - 43

مـوارد
حرب الخرطوم تتمدد: للنفط
حُماة، فمن يحمي الحياة
طلال مدثر (القضارف)

44 - 48

تحليل
السودان وجنوب السودان:
سؤال المصير مرة أخرى!
فريق أتر

04 - 12

عشرة أسئلة مع:
الخبير الاقتصادي والمالي
الهادي هبّاني
حاوره: فريق أتر

19 - 25

أزمة مياه بورتسودان:
هل يفني النيل بوعدده؟
حسن الناصر (بورتسودان)

13 - 18

أحوال
في الأبيض:
العطش في زمن الحرب
إسماعيل حسابو (الأبيض)

55 - 58

خبر
وقصة

49 - 54

تحت الحصار
إعداد: ملاذ عماد

32 - 37

السوق لا يحتمل الفراغ:
بضائع إثيوبية في
دكاكين القضارف
بيرا كُرا (القضارف)

26 - 31

أسواق
من مركاتو إلى أسواق
السودان
محمد الهادي (أديس أبابا)

المُحتويات

عشرة أسئلة مع: الخبير الاقتصادي والمالي

الهادي هبّاني

حاوره: فريق أتر

«أكثر من 85% من حجم الكتلة النقدية في السودان
خارج الجهاز المصرفي»...

أين الكاش؟

الحالمون لا يكفون عن التساؤل، ونحن في فريق «أتر» نحلم بأن نجد التفسير المعقول لما آلت إليه حياة الناس في السودان. كيف فقدوا كل شيء، وصارت حياتهم معلقة على مصير الأسئلة المجهولة. وقد أردنا، منذ خريطة العدد الأول، الإجابة عن سؤال يتعلق بمصير مدخرات الناس في البنوك السودانية. طرحنا هذا السؤال في سياق أسئلة أخرى متعلقة بالتحويلات الكبيرة في النظام المصرفي بعد الحرب. حول هذا الأمر أرسلت مجلة «أتر» الأسبوعية عدداً من الأسئلة إلى الخبير الاقتصادي والمالي، أ. الهادي هبّاني، ثم حاورناه لاحقاً لأكثر من ساعة عبر تطبيق «زووم»، لفهم ما انغلق علينا. هذه 10 أسئلة من أتر.

1. ما هو مصير مدخرات السودانيين في البنوك السودانية؟

تندرج هذه المدخرات، أو ودائع العملاء، في فئتين، هما ودائع الاستثمار وودائع الادخار، وهي ليست مضمونة من بنك السودان المركزي والحكومة؛ بحكم النظام المصرفي الإسلامي الذي لا يُجيز ضمان رأس المال، والعلاقة بين أصحاب هذه الودائع والبنك (تقوم على عقد المضاربة الإسلامية حيث يكون أصحاب هذه الودائع هم أصحاب رأس المال ممثلاً في ودائعهم، ويكون البنك هو المضارب بجهد وخبرته). وبناءً على ذلك لا يجوز ضمان رأس المال هذا (أي ودائع الادخار)، استناداً إلى القاعدة الفقهية (الغنم بالغرم) أو (الخراج بالضمان). وفي حالة الخسارة يتحمل أصحاب رأس المال (أي أصحاب الودائع) الخسارة وحدهم، ما لم يثبت أن الخسارة ناجمة عن تقصير أو تعدي البنك على الودائع. ويقوم بنك السودان بدلاً عن ذلك، كتكليف شرعي، بالتأمين على الودائع ضمن ما يُعرف باسم «صندوق ضمان الودائع المصرفية» الذي يقوم على مبدأ التكافل بين البنوك والبنك المركزي، لكنه يُعتبر صندوقاً فاشلاً لا يستطيع الوفاء بخسائر العملاء، وحجم التعويض الذي يقدمه ضعيف جداً ولا يتناسب مع حجم ودائع العملاء التي من المفترض أن تكون مضمونة من قبل الحكومة بغض النظر عن طبيعة النظام المصرفي السائد في البلد. لهذا فإن مستقبل ودائع الاستثمار والادخار محفوف بمخاطر الضياع بعد ظروف الحرب الحالية، وما أدت إليه من توقف البنوك توقفاً شبيه كامل أصبحت عاجزة معه عن تحقيق أرباح من نشاطها

الرئيسي، وسيتحمل العملاء أصحاب الودائع الخسائر الناجمة عن ذلك، باعتبار أن البنك كمضارب غير مطالب بأي شيء؛ لأن هذه الخسائر تحدث بسبب الحرب، والبنك ليس سبباً فيها، وهذا الوضع لا يمكن تصحيحه إلا إذا تدخلت الحكومة وأعلنت أنها ستضمن ودائع العملاء وخسائرها بسبب الحرب، وهذا ما يجب أن يحدث. أما ودائع العملاء تحت الطلب أو ما يطلق عليه (الحسابات الجارية) فهي مضمونة، والبنوك ملزمة بالوفاء بها لأصحابها، باعتبار أن العلاقة بين البنك وأصحاب هذه الودائع (أصحاب الحسابات الجارية)، تقوم على عقد القرض الحسن، أي أنهم يقرضون البنك قرضاً حسناً لا يستحقون عليه أرباحاً، ويمكنهم السحب والإيداع في حساباتهم هذه في أي لحظة، لكن لا يجوز شرعاً إعطاء العملاء أرباحاً أو فوائد على الحساب الجاري لأنه قرض حسن، والقرض في الشرع الإسلامي وفقه المعاملات الإسلامية لا تُستحق عليه أرباح أو فوائد أو تعويض زيادة عن قيمته الأصلية.

2. ما هي فرص البنوك في التعافي من آثار الحرب؟ وما هي السيناريوهات المحتملة للتكيف المالي والقانوني للبنوك؟

في ظل هذه الحالة الأسوأ التي تعيشها البنوك نتيجة للحرب، فإن الإفلاس هو مصير كثير منها، ما لم يتخذ بنك السودان المركزي إجراءات إسعافية لإنقاذها بالتنسيق مع وزارة المالية في ظل سلطة مدنية مشروعة، وهذا مشروط بتوقف الحرب اليوم وعودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل اشتعالها. تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

أولاً: تغيير إدارات البنوك العليا بما فيها البنك المركزي، وتغيير مجالس الإدارات وقيادات البنوك الحالية الممثلة للدولة العميقة تغييراً جذرياً لا يحتمل أي نوع من أنواع التردد والمجاملات والمحاصصات، ومنعهم من السفر، والتحقق على حساباتهم في جميع البنوك، وإلزامهم بسداد أي التزامات تمويل قائمة عليهم لدى كل البنوك وشركات التمويل سداداً فورياً لا يقبل أي تسوية.

ثانياً: أن يعلن البنك المركزي والحكومة ضمانهما الكامل لودائع العملاء، وأن يضخاً سيولة كافية للبنوك. وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك أن تُضخّ هذه الأموال في شكل زيادة في رؤوس أموال البنوك التجارية بنسبة معينة يجري دفعها باسم وزارة المالية، وتصبح الدولة بذلك شريكا في كل البنوك التجارية، وتعمل بموجب ذلك على إعادة هيكلة مجالس الإدارات القائمة حالياً.

ثالثاً: أن تسدد الحكومة عن طريق بنك السودان المركزي مستحقات شهادات «شهامه» وأخواتها لمصلحة البنوك، وأن تشتري محفظة صكوك الاستثمار التي بحوزتها فوراً وأن تُقيد قيمتها في حسابات البنوك التجارية دعماً لمراكز السيولة لديها.

رابعاً: أن تشتري الحكومة كل محافظ التمويل العقاري بالبنوك بقيمتها الدفترية، وأن تكلف البنوك نفسها بتحصيل أقساطها لمصلحة الحكومة بعد الحرب. وهذا من شأنه تحويل أصول طويلة الأجل لدى البنوك إلى سيولة لدعم مراكز السيولة لديها وإنقاذها من الإفلاس.

خامساً: أن تُلزم الحكومة البنوك وشركات التمويل بإعادة هيكلة ديون العملاء لسنوات إضافية؛ بتأجيل أقساطها كمعالجة لتعثرهم عن السداد بسبب الحرب بدون فرض أرباح جديدة عليهم، وأن تتحمل الحكومة نسبة من هذه الديون تُسَدَّد إلى البنوك، ويمكن أن يقتصر ذلك فقط على الديون الممنوحة بضمان الراتب أو ديون المصانع التي دُمرت والمزارعين وتجار المواشي واللحوم وغيرها من القطاعات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالمواطنين كشركات الأدوية والمستشفيات والمؤسسات التعليمية وما إلى ذلك.

سادساً: أن تُلزم الحكومة البنوك بتخصيص جزء من سيولتها لتكوين احتياطي خاص بها من الذهب، ليساعدها في تقوية مراكزها الائتمانية وقدرتها للحصول على نقد أجنبي، والسماح لها مؤقتاً بتصدير الذهب لمدة 6 أشهر مثلاً، تحت إشراف البنك المركزي ورقابته، لدعم احتياطي النقد الأجنبي لديها، والوفاء بالتزامات اتفاقيات الدفع المبرمة مع المراسلين، وتحسين مراكزها في سوق المال العالمي. وتتوقف عن ذلك عند انتهاء الفترة وبعد تعافيتها وتمكّنها من بناء قاعدة كافية من النقد الأجنبي.

سابعاً: إلزام البنوك وشركات التمويل وجميع المؤسسات المالية غير المصرفية وشركات الاستثمار بتطوير إدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والالتزام، ورفدها بالكفاءات وذوي الخبرات اللازمة، وتوفير جميع الأنظمة والتطبيقات والأدوات التي تساعد على القيام بمهامها على نحو دقيق ومتقن، وأن تكون هذه الإدارات تابعة مباشرة لمجالس الإدارات بعد تغييرها وهيكلتها وليس لإدارة التنفيذية للبنك، وأن يكون لديها في الوقت ذاته خطّ تواصل متقطع مع البنك المركزي مباشرة لضمان استقلاليتها وحريتها في القيام بعملها دون الوقوع تحت أي تأثير أو ضغوط من الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح من مجالس الإدارات.

ثامناً: أن تعمل الحكومة، على المدى المتوسط والطويل، على دمج البنوك لتقليص عددها في البلد ولخلق كيانات مصرفية ضخمة وقوية برؤوس أموال ضخمة ومراكز مالية قوية قادرة على التوسع والانتشار وامتلاك التقنيات الحديثة في العمل المالي والمصرفي.

تاسعاً: تعديل السياسات والتعليمات الرقابية والإشرافية بما يتناسب مع المعايير الدولية المتعارف عليها، وبما يضمن الحصول على ثقة البنوك والمؤسسات المالية في المحيط الإقليمي والعالمي.

3. كيف تتعامل البنوك مع غياب التشريع والرقابة؟

لا يمكن للبنوك أن تُجري معاملاتها دون تشريعات وتعليمات إشرافية من البنوك المركزية، وإلا لأصبح الأمر فوضى لا ضابط لها، وفي ظل الظروف الاستثنائية الطارئة كظروف الحرب الحالية تسري التشريعات والتعليمات القائمة منذ قبل الحرب، تُضاف إليها التعليمات الطارئة التي يصدرها البنك المركزي تحوطاً أثناء فترة الحرب.

4. ما هي خيارات المستثمرين في القطاع المصرفي؟

في الحقيقة، أصاب الدمار القطاع المالي بأكمله وليس المصرفي وحده، فإلى جانب البنوك تأثرت شركات التمويل وشركات الصرافة وشركات الاستثمار وشركات التأمين، فضلاً عن سوق الخرطوم للأوراق المالية التي توقفت تماماً ولحقت بالمستثمرين فيها خسائر كبيرة مؤكدة. ومن ثمّ ليست هنالك أية خيارات أمام المستثمرين غير انتظار توقف الحرب وما يلي ذلك من الإجراءات التصحيحية التي ستتخذها الحكومة المدنية بعد الحرب. وفي ظل ظروف الحرب، ليست هنالك فرص لشراء الأسهم والحصص، وبالتالي ليس هنالك فرص للإفلات. لذلك ما من سبيل غير الإنتظار، باستثناء البنوك المدرجة في أسواق مالية مجاورة (إن وُجِدَت) كسوق الإمارات أو البحرين، حيث يمكن تداول أسهم هذه البنوك في تلك الأسواق إن لم تتخذ إدارات تلك الأسواق قراراً يمنع تداول أسهمها بسبب الحرب، وهذا هو الأرجح إذا كانت هنالك بنوك سودانية مدرجة في تلك الأسواق.

5. ماذا عن خطابات الضمان التي كان يصدرها بنك السودان المركزي، وتأثيرها على التجارة والصادر والوارد، وارتباطاتها بالنظام المصرفي العالمي في حالة التجارة الخارجية وعند التعامل مع البنوك المراسلة؟ كيف تعمل هذه العلاقات؟ وما مصير خطابات الضمان الآن؟

كان بنك السودان المركزي يصدر خطابات الضمان هذه في عهد الإنقاذ لتحويلات بعض شركات الاستيراد الخاصة، رغم أنه إجراء خاطئ ويُعتبر وجهاً من وجوه الاستغلال التي كانت شائعة في ذلك العهد لأنه ما كان ينبغي للبنك المركزي أن يقدم ضمانات إلا لحكومة السودان. وعادة لا تُطلب ضمانات من البنوك المركزية، لكن لأن السودان دولة غير مُصنَّفة من الناحية الائتمانية. ووفقاً لاتفاقية بازل فإن الوزن النسبي لمخاطر الائتمان في الدول غير المصنفة يبلغ نسبة 100%. وكانت الدول والجهات التي تدخل في علاقة عمل مع السودان أو تجري تحويلات مع البنوك السودانية وبنك السودان المركزي تشترط تقديم ضمانات بنسبة 100%، وغالباً ما تكون الضمانات المطلوبة نقدية، ويكون الضامن هو البنك المركزي. مثلاً، كانت الدولة تستورد القمح عن طريق أسامة داؤود بموجب خطاب ضمان يسمح له باستيراد القمح. لسوء الحظ، فإن عجز النظام المصرفي السوداني في صافي الأصول الخارجية للسودان يبلغ (4.5-) تريليون جنيه. وعندما يكون الرصيد بالسالب، كما هو الحال، فهذا يعني أن السودان يعاني من العجز في مواجهة التزاماته الخارجية. وقد فقد السودان ميزة البنوك المراسلة لأن معظم البنوك السودانية لا تملك أصولاً أو عملات صعبة بالخارج لذلك عجزت عن تغطية التزاماتها تجاه المراسلين. ويتجلى جزء كبير من فشل البنوك السودانية في عجزها عن سداد ما عليها من ديون للبنوك المراسلة خارج السودان. ولا مخرج من هذه المأزق كلها إلا باتخاذ الإجراءات التي عدّتها أعلاه.

6. بعد الحرب، أدى تطبيق بنك الخاص ببنك الخرطوم دوراً كبيراً في مساعدة السودانيين وأصبح الوسيلة الأوسع انتشاراً في التحويلات والبيع والشراء. هل هناك معلومات وإحصاءات يمكن الاعتماد عليها تشير إلى عدد الحسابات الجديدة في بنك الخرطوم؟

عادة تكون حسابات العملاء الجديدة والقديمة في البنوك أمراً سرياً ولا يجري الإفصاح عنها، وتتنافس البنوك التجارية عادة في استقطاب وجذب العملاء، لذلك تصعب الإجابة عن هذا السؤال بدقة وبأرقام جازمة حتى في الظروف العادية، لكن

من المتوقع أن يكون بنك الخرطوم قد استقطب أعداداً إضافية من العملاء خلال فترة الحرب لأنه قد عمد إلى تسهيل عملية فتح حسابات بنكك أونلاين للعملاء، وبالفعل كانت وما زالت معظم التحويلات من وإلى السودان وخارجه تجري عن طريق تطبيق بنكك.

7. كيف تجري تغذية الحسابات أثناء أشهر الحرب هذه بينما لا تقبل معظم البنوك الأموال الكاش ولا توجد مقاصة بين البنوك؟

ما توقف هو الإيداع النقدي إلا في حدود ضيقة جداً تكاد تكون معدومة في الأقاليم، وذلك في الأوقات القليلة التي تفتح فيها البنوك. يرجع ذلك إلى توقف النشاط الاقتصادي في قطاعاته المختلفة توقفاً شبه كامل في الصناعة والتجارة والزراعة وجميع الأنشطة المرتبطة بالتداول النقدي، وإلى أن السيولة النقدية نفسها أصبحت سلعة صعبة جداً قد تكلف الإنسان حياته في زمن الحرب، وهي ضرورية لمباشرة ما تبقى من الحياة، لذلك يسعى الجميع إلى الاحتفاظ بالسيولة التي تكفيهم لمواجهة احتياجاتهم الأساسية ولمساعدتهم على الخروج من مناطق الحرب إلى الأقاليم أو إلى خارج السودان.

8. من هو المستفيد الأكبر من التحويلات؟ وما هو تأثير ذلك على السوق والتضخم وعلى مستقبل المنافسة في القطاع البنكي؟

المستفيد من التحويلات عبر بنكك وغيره من التطبيقات هي المافيا الاقتصادية التي كانت تتحكم سلفاً في الغالبية العظمى من الكتلة النقدية خارج البنوك لتمارس أنشطتها غير المشروعة، وعلى رأسها تجارة العملة والتهريب. وكلما ازداد نشاط هذه المافيا دفع ذلك في اتجاه انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر الدولار وغيره من العملات الصعبة إلى معدلات غير مسبوقه كما يحدث اليوم؛ إذ تجاوز سعر الدولار حاجز الـ 1200 جنيه للدولار الواحد، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على العملات الصعبة خلال الفترة الأخيرة، وزيادة حجم تجارة العملة إلى مستوى غير مسبوق كنتيجة طبيعية لازدياد نشاط نفس المافيا من تجار الحروب في استغلال الأزمة الاقتصادية التي خلقتها الحرب بالمتاجرة في السلاح، واستيراد السلع الضرورية عبر المنافذ المشروعة وغير المشروعة وبيعها بأسعار مبالغ فيها، وتحقيق أرباح ضخمة جداً. وهو نتيجة أيضاً لزيادة التوجه العام لبيع الأصول

بالعملات الصعبة والخروج من البلد. وفي كل الأحوال المستفيد الأساسي من كل ذلك هم نفس أعضاء المافيا الاقتصادية التي كانت وما زالت تتحكم في الكتلة النقدية خارج البنوك.

9. في ظل وجود بنك واحد يستأثر بمعظم دورة المال في البلاد، هو بنك الخرطوم، عبر تطبيقه البنكي، فضلاً عن تحويلات المغتربين التي يأتي أغلبها عبره، هل يمكن تقريب طبيعة هذه الدورة للفهم؟ وما تأثير هذا الأمر على الاقتصاد سلباً وإيجاباً؟

لا ريب في أن تطبيقات البنوك بعامة هي خطوة متقدّمة ومفيدة، وهناك كثير من البنوك اليوم تجري كل معاملاتها أونلاين فقط. لكن بعض تطبيقات البنوك -مثل بنك- لا تخضع لضوابط تنظم عملها على نحو موثوق، لذلك أصبحت منفذاً لكثير من الأنشطة التجارية غير المشروعة كتجارة العملة والسلاح وغسل الأموال. والناس يلجأون إلى تجار العملة مضطرين لأنه لا يوجد خيار غيرهم، خصوصاً الآن بعد الحرب. لكن من أكبر مشكلات السودان أن قرابة الـ90%-95 من الكتلة النقدية موجودة خارج البنوك، بينما تتداول البنوك الـ5%-10 الباقية. في ديسمبر 2022، كان إجمالي الكتلة النقدية المتداولة يبلغ 1.4 تريليون جنيه، منها 1.2 تريليون جنيه موجودة خارج القطاع المصرفي، في حاويات، وفي خزائن البيوت وما إلى ذلك. عندما يلجأ أحدنا إلى تاجر العملة لتحويل مبلغ معين عن طريق تطبيق بنك، فإنه يتيح له فرصة غسل أمواله التي كانت خارج القنوات الرسمية بإدخالها في الجهاز المصرفي، وإن اقتضى منه إخراجها ثانية وقتاً طويلاً - إلى حين انجلاء الحرب مثلاً، ما دامت البنوك معطلة حالياً - فقد تحقق الهدف من العملية وهو إكساب هذه الأموال سمة الشرعية بعد أن صارت رصيماً رسمياً في حسابه. ولا شك في أن بنك الخرطوم ذو إمكانات قوية وقادر على النجاة، لذلك يطمئن تاجر العملة إلى أنه سيحصل أمواله التي في البنك لاحقاً. وتجار العملة السودانيون في مختلف البلدان يمثلون شبكة مترابطة تغذي بعضها بعضاً متى اقتضت الحاجة، لذلك يستطيع أي منهم أن يوفر لك مبلغ التحويل الذي تريده مهما كان ضخماً بتجميعه من خلال هذه الشبكة في وقت وجيز. تبقى حقيقة أن التطبيقات في حد ذاتها هي تقنية مؤثرة إيجاباً على الاقتصاد والنظام المصرفي، لكن في غياب الضوابط فإنها تؤثر سلباً.

10. هل يمكن القول إن بنك الخرطوم مستفيد أيضاً من هذه الحرب الجارية لأنها حصرت أنشطة السودانيين مالياً داخل تطبيق بنكك؟

يستفيد البنك من عمولته عن التحويلات فقط، وهي ليست قليلة إذا نظرنا إلى حجم عمليات التحويل خلال الأشهر الماضية، إضافة إلى زيادة عدد العملاء الجدد خلال الحرب لأنه هو البنك الوحيد الذي ما زال تطبيقه نشطاً، وقد أتاح بعد الحرب كما نعلم إمكانية فتح الحساب أونلاين. وزيادة قاعدة العملاء هي من أهم المعايير التي تقاس بها كفاءة البنوك، وتعني مزيداً من العمولات عن التحويلات من خلال تطبيق بنكك. ومن واقع خبرة مصرفية، فإن تكلفة عمليات التحويل والخدمات المصرفية التي تتيحها التطبيقات البنكية زهيدة جداً بالقياس إلى الطريقة التقليدية. ■

في الأبيض: العطش في زمن الحرب

إسماعيل حسابو (الأبيض)



على مدى ستة أشهر، دأب المعلم حامد محمدين، على الخروج مع شروق الشمس ليقف عند ناصية الشارع، بحثاً عن الماء، وحين يستوقف إحدى عربات (الكارو)، ورغم عدم صرف راتبه لخمسة أشهر، عليه أن يدفع ما بين 2.500 إلى 3.000 جنيه يومياً مقابل البرميل الواحد من المياه ذات الطعم المالح.

يتقاسم المعلم حامد محمدين، هذا المشهد الصباحي مع غالبية سكان مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، الذين يستيقظون كل صباح على قرعات عربات (الكارو) التي تجرها الحمير، وأصوات تناكر المياه التي تنهب شوارع المدينة الرملية، وتصبح معها مياه الشرب هي العنوان الأبرز في مجالس السكان الذين يرسلون تساؤلات عن حقهم في خدمات مياه مستدامة وصالحة للشرب، دون أن يجدوا ردوداً أو حتى وعوداً من مسؤول.

فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي لأسابيع أحياناً، والتدهور في القطاع الصحي، تُشكّل أزمة المياه بمدينة الأبيض، أحد أكبر المدن السودانية، الهمّ الكبير الذي يمسك بتلابيب مواطني المدينة، الذين يضطرون أحياناً لاستخدام مياه غير نقية وغير صالحة للشرب، وفقاً لمختصين.

قبل الحرب

تعتمد ولاية شمال كردفان على مياه الأمطار والمياه الجوفية بالدرجة الأولى، ولقد تأثر بشكل كبير بموجات الجفاف، وأخطرها 1984. العاصمة الأبيض ليست استثناء، إذ تعتمد في إمدادها المائي على مصادر تقع جنوب المدينة وأخرى في شمالها. وتشمل المصادر الجنوبية خزانات ود البقا وبقرة والعين وبنو بجانب حفائر. أما المصادر الشمالية، فتشمل حوض أم سدر الذي يتغذى من مياه حوض بارا الجوفي. وتخزن هذه المصادر في مجملها نحو 20 مليون متر مكعب.

ظلت أزمة المياه متلازمة تعاني منها مدينة الأبيض لعقود طويلة. وفي العام 2000م افتُتح مشروع آبار حوض بارا الجوفي الذي أشارت الدراسات إلى أنه سيكون حلاً جذرياً لمشكلة مياه المدينة والمناطق الواقعة على طريق بارا الأبيض، ويبعد عن الأخيرة بنحو 50 كيلومتراً، لكن جاء الواقع معكوساً، فبعدما كانت تشمل الخطة حفر ما يزيد عن 40 بئراً، تم تنفيذ 18 منها يعمل منها فعلياً عدد قليل من الآبار. ولم تفلح حزمة مبادرات أطلقت، بما فيها توصيل مياه النيل الأبيض لمعالجة العطش بالمدينة، لكنها فشلت جميعاً.

حوض بارا الجوفي: حوض بارا الجوفي هو حوض مائي في شمال كردفان في السودان، يمتد تحت الأرض على مساحة شاسعة ويمثل واحداً من أكبر مصادر للمياه العذبة في البلاد. يُعتقد أنه قد تشكل منذ ملايين السنين، عندما كانت المنطقة مغطاة بالبحيرات والأنهار؛ ومع انخفاض مستوى سطح البحر، تسرب الماء إلى الأرض وتراكم في طبقات المياه الجوفية. وهو يُعد الآن مصدراً مهماً للمياه للسكان والمزارعين في المنطقة، إذ يوفر المياه للشرب والري والزراعة وسقاية الماشية، من خلال حفر الآبار الجوفية للوصول إلى المياه التي تتباين عمقاً، إذ يرتكز على عدد من طبقات المياه الجوفية التي تخزن مقدراً كبيراً من المياه مع تباين في جودتها، كما تُعاني بعض المناطق من ملوحة عالية.

برزت الحرب الدائرة بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ 15 أبريل الماضي، كأحد أهم الأسباب التي عمقت أزمة المياه، فالمدينة تعيش بلا مياه منذ اندلاع الحرب بسبب سيطرة قوات الدعم السريع على بعض المصادر وفقاً لمصدر مسؤول لـ «أتر»، وأضاف قائلاً: «بجانب الأوضاع الأمنية، فإن الأسباب الأخرى لأزمة مياه المدينة الحالية تتمثل في عمليات النهب والتخريب المتكررة، حيث تتعرض مخازن الشبكات والمعالجة الخاصة بالمحطات للسرقات المتكررة. ومع ذلك، تكمن المشكلة في عدم استقرار التيار الكهربائي».

تسببت الأعطال الفنية المتكررة في محطة أم دباكر بولاية النيل الأبيض، في انقطاع الكهرباء في الأبيض. وامتد تأثير هذه الانقطاعات المتكررة على إمدادات المياه من المصادر الشمالية للمدينة.

مع ذلك، فإن الأزمة قديمة متجددة؛ فقد ارتبط اسم مدينة الأبيض بالعطش منذ أمد ليس بقريب. وفي الشهر الذي سبق الحرب الجارية، عانت نصف أحياء المدينة من انقطاع دام أكثر من عشرين يوماً لمياه الشرب. وعلى إثره خرج مواطنو الأبيض في تظاهرات ليلية يوم 11 أبريل، «ترسوا» فيها شوارع المدينة، وأحرقوا الإطارات احتجاجاً على أزمة مياه الشرب، حيث تجاوز سعر برميل الماء أكثر من 1300 جنيه قبل اندلاع الحرب. وكان الوالي المكلف، فضل الله التوم، قد أكد حينها ضرورة صيانة وإصلاح المحركات والأنابيب المعطلة، رغم تصريحه السابق إن المياه التي دخلت إلى المصادر تكفي حاجة مدينة الأبيض حتى حلول الخريف التالي.

يرى عضو لجان المياه بالأحياء الغربية لمدينة الأبيض، جلال جابر، أن أسباب الأزمة لا تقتصر على الجانب الأمني فقط، فهناك مشكلات متعددة بجانب المشكل الأمني، مشيراً إلى عدم توصيل الشبكة القومية إلى المحطات التي تستخدم مولدات. وقال: «قبل اندلاع الحرب هناك جزء من المدينة كانت تصله المياه بصورة طبيعية، بينما هناك أجزاء كالأحياء الواقعة غرب المدينة لم تصلها المياه لسنتين عدداً على الرغم من توصيل الشبكة»، وأضاف قائلاً: «أحياناً تصلهم المياه لمرتين في العام، وخلال موسم هذا الخريف لم ينعموا بها ولا ليوم واحد». كذلك يشير جابر إلى عدم وصول المياه إلى عدد من الأحياء لوجود تلاعب في تركيب بعض الخطوط، فضلاً عن قدم الشبكة في بعض المناطق.

يبلغ تعداد سكان مدينة الأبيض 800 ألف نسمة. وتحوز حاضرة كردفان على موقع استراتيجي مهم بتوسطها ولايات البلاد، وكونها تبعد عن العاصمة الخرطوم نحو 600 كيلومتر؛ كما تمثل مركزاً تجارياً واقتصادياً مهماً، حيث تحتضن واحداً من أكبر أسواق المحصولات والصبغ العربي على مستوى العالم. ومع ذلك تعاني المدينة من أزمة مياه كارثية، ترى تجلياتها في انتشار عربات (الكارو) والتناكر ذات الحمولات الكبيرة التي جرى تغيير أغراضها من نقل الوقود إلى نقل المياه، وهي تجوب الشوارع، بجانب ما يتعارف عليه السكان بـ(القرب) وهي مواعين ذات ساعات كبيرة مصنوعة من المشمع المقوى، تُملأ بواسطة التناكر لتصبح مصدراً للمياه بالنسبة لعربات (الكارو).

إضافة إلى ذلك، اضطر غالبية السكان إلى صنع خزانات إسمنتية لتخزين المياه، كما أقدم بعضهم على الاستفادة من فصل الخريف بحصاد المياه المتدفقة من أسطح منازلهم المصنوعة من الزنك. ومع بدء سقوط الأمطار يعتمد البعض إلى وضع أواني تحت الأسقف بجانب تركيب (سبلوقات) لتجميع المياه، إلا أن مختصين حذروا كثيراً من عدم صلاحية هذه المياه ما لم تتعرض للمعالجة والتنقية.

يشكو سكان الأبيض من ارتفاع أسعار المياه، حيث بلغ البرميل الواحد ما بين 2.500 إلى 3.000 جنيه (3 دولارات بعد التضخم الأخير). ويضطرون لشراء مياه غير صالحة مألحة الطعم، ويصبون جام انتقاداتهم على أصحاب التناكر. لكن عبد الله وهو صاحب تانكر يسرد لـ «أتر» المعاناة التي يتعرضون لها في سبيل جلب المياه من بعض الدوائكي (الصهاريج) القريبة، موضحاً أنهم يدفعون رسوماً لقوات الدعم السريع بمعدل يصل 20.000 جنيه للمشوار الواحد.

عند حديثه إلى «أتر»، أكد مصدر مسؤول وجود مساع جارية لمعالجة أزمة المياه؛ لكن عضو لجان المياه بالأحياء الغربية للمدينة جلال جابر، جزم بعدم وجود أي تدخل حكومي أو جهود حالياً لحل المشكلة بصورة رسمية، مشيراً إلى أنهم طرحوا مبادرات للمعالجة منها استخدام الطاقة الشمسية بمحطات المعالجة، لا سيما في المصادر الشمالية لحل مشكلة الكهرباء.

لكن بحسب عاملين بالمحطة الرئيسة للمعالجة جنوب المدينة، فإن المحطة خضعت للصيانة، وهي الآن باتت جاهزة للضخ، غير أن قوات الدعم السريع التي تسيطر على المنطقة، تنتظر لقاءً يجمعها بالإدارات الأهلية لمعالجة الأمر، وسبق لهذه الإدارات أن نجحت بعد توسطها في إعادة خدمة الكهرباء، غير أن بعض قيادات الإدارة الأهلية عقدت مؤتمراً بالأبيض مؤخراً، وأعلنت وقوفها إلى جانب القوات المسلحة في الحرب الدائرة، وهو ما يُبعد احتمال توسطها في قضية المياه مما يرسخ الأزمة للاستمرار.

تسبب اشتباك الجيش والدعم السريع في ولاية شمال كردفان، في إغلاق الطريق من أم درمان إلى بارا، الذي تستخدمه قوات الدعم السريع كطريق للتهريب والإمداد داخل الخرطوم وخارجها. وفي أواخر يوليو، أعلن الجيش أنه سيقصف كل مركبة على هذا الطريق. ومنذ بداية الحرب في منتصف أبريل الماضي، تحاصر قوات الدعم

السريع مدينة الأبيض، مما تسبب في تفاقم الأثر المدني للحرب. ووضعت قوات الدعم السريع نقاط تفتيش وحواجز طرق على طول الطرق الرئيسية، مما يُقيّد وصول وحركة الأشخاص والسلع الأساسية، كما أدى القصف العنيف وأنشطة المدفعية إلى تدمير البنية التحتية الحيوية. ■

أزمة مياه بورتسودان: هل يفي النيل بوعدده؟

حسّان الناصر (بورتسودان)



تبدأ رحلة معاناة صالح حسن، من سكان البرّ الشرقي في بورتسودان، مع أزمة المياه سنوياً في الفترة بين شهري مارس وأغسطس، وأحياناً سبتمبر.

«تمكّن أصحاب بعض المنازل من حل الموضوع من خلال حفر آبار مياه جوفية داخل بيوتهم»، يقول صالح. «ومع ذلك، لا تصلح هذه المياه سوى للاستحمام أو غسل الملابس والأواني، فيما يضطرون لشراء مياه الشرب من محطات التحلية، التي تعتمد هي الأخرى على مياه الآبار»، أضاف لمراسل «شبكة أتر» في مدينة بورتسودان.

وحسب موظف بهيئة مياه البحر الأحمر بمحلية بورتسودان، فضل حجب اسمه، فإنه «قبيل الحرب في مارس الماضي، تعرّضت الخطوط العامة التي تنقل المياه من سد أربعاء لإتلاف متعمد، حيث تم إحراق مجموعة من الخطوط التي تغذي المدينة، مما تسبب في انقطاع للمياه في عدد من الأحياء، معظمها في البرّ الشرقي، بشكل كلي. وتسبّب الأمر في أزمة مياه طاحنة، نتج عنها ارتفاع كبير في سعر (جوز المياه)، ليلبلغ ثلاثة آلاف جنيهه حينها.

في دراسة أسعد حسين موسى، التي جاءت بعنوان «تكلفة واستهلاك المياه بالقطاع السكني بمدينة بورتسودان: دراسة حالة منطقة ديم النور»، ذكر أن متوسط استهلاك الفرد الواحد هو 38 لتراً يومياً.

يضيف صالح حسن، أنه بسبب الضغط الهائل على المياه القادمة من أربعاء هذا العام، بعد زيادة سكان المدينة لقدم الفارين من حرب الخرطوم، قلّ بشكل كبير حجم المياه القادم إلى حيهم. ومع ذلك «تغير الأمر منذ أسبوع، ونحن نستمتع الآن بتدفق شبكة المياه عبر «المواسير»، وإن كانت لا تستمر طويلاً خلال اليوم، لكنها تفي بالأغراض اليومية».

ويقول أحد أصدقاء صالح - صدف أن كان موجوداً أثناء المقابلة - أنهم يستخدمون في المنزل مياه «أربعاء» لأغراض الشرب والغسل، ويعتقدون أنها مياه نقية وصافية

جداً. وعلى الرغم من أنه لا يفضل أن تشرب أمه منها، إلا أنها تصرُّ على الشرب من مياه أربعات، فهناك بعض الاعتقادات عند كبار السن فيها - حسب قوله.

ووفقاً لسيدة قادمة من الخرطوم في موجة النزوح الأخيرة، فإنها لم تكن تعلم أن أزمة المياه في بورتسودان تشبه إلى حد كبير أزمة المياه في أم درمان؛ لكن حين طلبت من أحد باعة المياه «سقا»، جلب برميلين إلى شقتها في الطابق العلوي، فوجئت بالمبلغ قد تجاوز العشرة آلاف جنيه، فاستعانت بأحدهم يمتلك عربة (تكتك) ويربط عليه موتور من أجل إيصال المياه إلى أعلى الشقق في المباني السكنية.

وتضيف: «فيما بعد علمتُ أن حتى الأحياء الراقية التي يقطنها أصحاب الدخل العالي تمر بأزمات مياه. هذا أمر لم أتخيله أبداً. فقد أخبرني صاحب العقار الذي أقطن به أن الأحياء الحديثة ذات التخطيط الجيد متضررة بصورة أكبر من الأحياء القديمة والشعبية، لأنها تم بناؤها في أوقات بلغت فيها مشكلات المياه في الولاية ذروتها. ونسبة لاستهلاك هذه الأحياء مقداراً كبيراً من المياه، ومقدرة سكانها المالية، تركتها حكومة الولاية دون إمداد، سوى وعود التوصيل ضمن الشبكة العامة».

والحرب؟

عند اندلاع الحرب في الخامس عشر من أبريل، لم تكن أوضاع مدن (النزوح) في حالة جيدة تؤهلها لاستقبال عشرات الآلاف من الفارين من جحيم الحرب.

بورتسودان، التي تقرر أن تكون باب الطوارئ للبعثات الدبلوماسية والأجانب، ومركزاً لإجلاء الرعايا الأجانب وذوي الحظ من السودانيين، ولاحقاً طالبي التأشيرة المصرية، تعيش فصل صيفها المعهود: رطب طوال اليوم، مع انقطاع للتيار الكهربائي لمدة تصل إلى ثماني ساعات نهاراً وست ساعات ليلاً، وقد تختلف من حي إلى آخر بطبيعة الحال، مما ينعكس على أوضاع الحياة اليومية، سواء بالنسبة للأسر أو الأسواق والمحلات التجارية.

أزمة المياه في بورتسودان ليست جديدة، بل متجددة. وكانت إحدى ضرورات تأسيس المدينة الساحلية الجديدة، أن ميناء ومدينة سواكن لا يحظيان بمصادر للمياه. لذا، حين قام اللورد كرومر في الأعوام 1903 - 1906 بإنشاء مدينة بورتسودان، كان مبرر ذلك قربها، ومقدار استفادتها، من وادي المياه في منطقة أربعات، حتى يتسنى للإنجليز استغلاله في سقاية المدينة الجديدة وساكنيها الجدد المتوقعين.

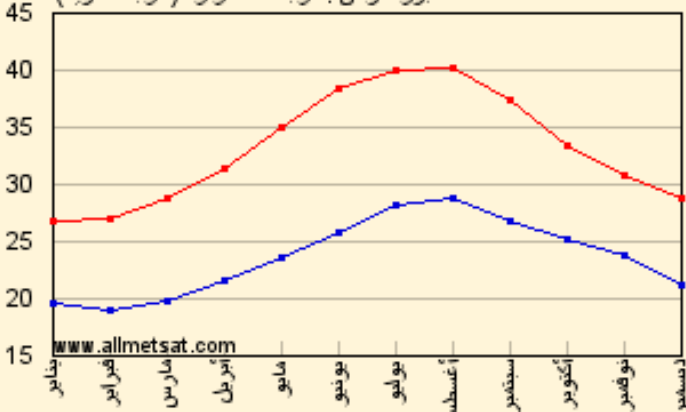
العطش ووعود النيل

أحد الوعود التي ظل يردها الرئيس المعزول عمر البشير، والوالي السابق لولاية البحر الأحمر محمد طاهر أيلا، هو الحل الجذري لمشكلة المياه في المدينة من خلال مشروع إمداد ولاية البحر الأحمر من مياه النيل. وهو ما ظل يرده الوالي أيلا كلما صعد خشبة مسرح مهرجان السياحة والتسوق في ديسمبر من كل عام.

طفت هذه الوعود الحكومية مرة أخرى على السطح مع توقيع وزارة المالية السودانية صفقة مع تحالف إماراتي، يضم شركتي «موانئ أبوظبي» و«إنفيكتوس للاستثمار»، التي يديرها رجل الأعمال السوداني أسامة داوود، لبناء «ميناء أبو عمارة» على ساحل البحر الأحمر. وشملت الصفقة حزمة مشاريع تنموية لإقناع المجتمعات المحلية بقبول الاستثمارات الإماراتية في المنطقة التي تبلغ قيمتها نحو (6) مليارات دولار.

وكان مجلس الوزراء قد أعلن مطلع هذا العام، عن خطط إسعافية لحل مشكلة مياه الشرب في مدينة بورتسودان، وذلك باستئجار بارجة تحلية مياه متنقلة على ساحل البحر الأحمر، لتزويد أحياء بورتسودان بالمياه العذبة.

بورتسودان : درجات الحرارة (درجة مئوية)



معدل ارتفاع درجة الحرارة في بورتسودان.

المصدر:

<https://:tinyurl.com/yuj3poj9>

سد أربعاء الأمل الزائف

يعتبر سدُّ أربعاء هو المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه بورتسودان، بجانب بعض محطات التحلية كمصدر ثانوي لمياه الشرب. وتستخدم محطات التحلية مياه الآبار الجوفية التي تتم تنقيتها في ماكينات، ومن ثم تخزينها. وبحسب صاحب إحدى محطات التحلية في حي البر الشرقي، تنتج المحطة بشكل عام ما بين 5 - 7 أطنان من المياه يومياً. وغالباً ما تُستهلك كل هذه الكمية خلال أشهر الصيف الساخنة. وتقل الإنتاجية في الشتاء مع قلة الاستهلاك.

يضيف صاحب المحطة أنه مع بداية الحرب، وخلال بداية النزوح للمدينة في نهاية أبريل، زادت إنتاجية المياه لتصل إلى أقصى سعة للمحطة. ومع ذلك، لم تكن تغطي الطلب. هذا مع زيادة في الأسعار نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وتشغيل المحطة نسبة إلى انقطاع التيار الكهربائي في المدينة لساعات طويلة خلال النهار.

خور أربعاء: يبلغ محبس خور أربعاء (مناطق تجمع المياه) حوالي 4 كيلومترات مربعة، ويبعد عن مدينة بورتسودان حوالي 20 كيلومتراً، وتمتاز منطقتة بوجود دلتا خصبة ملائمة للزراعة، إلا أن حاجة بورتسودان المتزايدة للمياه العذبة قللت مساحة المنطقة المزروعة. ويمتاز خور أربعاء، حسب بعض الجيولوجيين في كلية علوم الأرض بجامعة البحر الأحمر، بالانحدار السريع؛ لذا نتج عن بناء السد تراكم الرسوبيات، مما أفقده قدرته على التخزين. تحاول الحكومة، حسب خبراء المياه بالولاية، حفر مجموعة من الآبار بعد جسم السد، حيث تكون المياه الجوفية قريبة جداً، مما يمكن من استخراج المياه، ومن ثم ضخها إلى الخطوط الرئيسية، إلا أن هناك مشكلتين تعيقان هذا الحل: المشكلة الأولى هي أن الصخور التي تُشكّل طبقات الأرض صلبة بحيث ترتفع تكلفة حفر الآبار؛ والمشكلة الثانية هي انخفاض منسوب المياه مع فصل الصيف مما يؤدي إلى توقف بعض الآبار، مما يستدعي دخول الآبار الاحتياطية التي لا يتجاوز عددها الـ 20 بئراً.

أزمة المياه في زمن الحرب

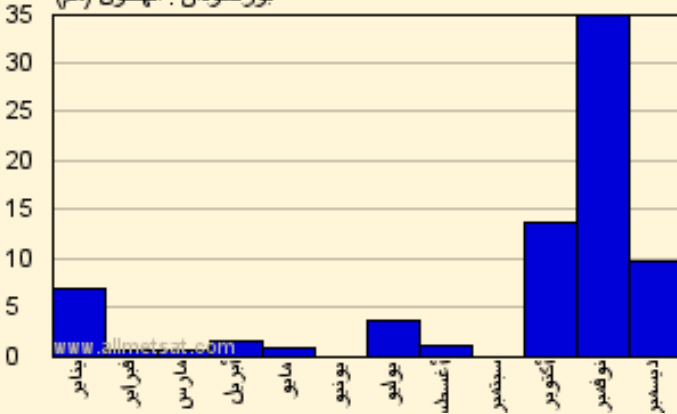
في شهر مارس كان (جوز المياه) قد وصل إلى ثلاثة آلاف جنيه، ومع اندلاع الحرب قفز إلى ستة آلاف جنيه. يقول أحد (السقائين) ويحمل المياه على عربة كارو يجرها حمار، إنهم اضطروا مع أزمة الخطوط الناقلة للمياه، نتيجة لتوقف الضخ من أربعاء،

لرفع الأسعار مع دخول فصل الصيف. لكن مع قدوم النازحين من الخرطوم - كما أطلق عليهم (السقا) - ارتفع الطلب على المياه؛ فبينما كان يبيع عدد اثنين عربية كارو في اليوم، قال إنه أصبح يبيع الضعف، ويعزو ارتفاع السعر إلى أن أصحاب التناكر الذين يجلبون المياه من أربعاءات قد زادوا السعر.

يقول السقا: «إن القادمين من الخرطوم لا يستخدمون مياه أربعاءات في الشرب، ولكن في الاستخدام اليومي سواء في المطبخ أو الاستحمام، مما يزيد من حجم الاستهلاك. أما سكان بورتسودان فيستخدمون مياه أربعاءات في الشرب نسبة إلى أنها (حلوة) وجيدة، على الرغم من أن بعض الأطباء بمستشفى هيئة الموانئ يقولون إن أغلب المرضى من سكان الخرطوم يأتون بسبب تغير في مياه الشرب ومشكلات في الجهاز الهضمي نتيجة للمياه التي يستخدمونها».

يقول علي أحمد، وهو نازح من الخرطوم يسكن حي ديم النور، إن المياه كانت الأهم بالنسبة لهم: «نسأل عن المياه في المقام الأول قبل اختيار موقع السكن، لأن بعض أصدقائي النازحين قد اشتكوا في يوليو من صعوبة الحصول على المياه. ربما كان هذا سبب استقراره في ديم النور، بعد أن علمت أن مشكلة المياه في كل الأماكن بنفس الصورة».

بورتسودان : الهطول (مم)



معدل هطول الأمطار في مدينة بورتسودان (تقريباً).

المصدر:

<https://:tinyurl.com/yuj3poj>

وإلى ذلك يضيف قائلاً: «منذ 25 يوليو وحتى 21 أغسطس لم يكن السقا يأتي إلينا لتزويدنا بالمياه، والسبب في الاستهلاك العالي للمياه، مما يجعلنا نذهب إلى المصدر الذي يأتي بالمياه، هو عبارة عن تناكر كبيرة تصل حمولاتها إلى 5 أطنان تقف بالقرب من الشارع الرئيسي، يأتيها السقا سواء على عربة (كارو) أو تكتك صغير يحمل خزاناً أزرق سعة 8 براميل».

العاصمة الإدارية وشبح أمراض المياه

كعادة كل شتاء، يأتي على بورتسودان، تظهر بعض الأمراض التي تنتقل نتيجة للمياه أو الغذاء الملوث. ومع انتشار هذه الأمراض في الولايات الشرقية الأخرى (القضارف - كسلا)، فإن البحر الأحمر بشكل عام، وبورتسودان بشكل خاص، وخصوصاً مع زيادة استقبال الولاية لما يزيد عن 170 ألف نازح من مقيم إلى مغادر؛ تقع ضمن دائرة التهديد في الإصابة بأمراض مثل الكوليرا والإسهالات المائية.

يقول أحد الأطباء بمشفى برؤوت، إن الولاية قد تكون مقبلة على حالة شبيهة بحالة العام 2018، حين انتشرت الحميات التي تسمى (بالشكوكنجونيا) وأصيب ما يقارب العشرة آلاف حسب تصريحه، ويضيف أيضاً أن هناك ضرورة لرفع حالة الاستعداد الصحي في الولاية نتيجة للتكدس السكاني الكبير الذي أفرزته المعارك في ولاية الخرطوم، وأن الولاية لا تتحمل الضغط الصحي خصوصاً في ظل انهيار البنية الصحية التي تراجعت منذ فترة وتأثرت بالحرب. ■

من مركاتو إلى أسواق السودان

محمد الهادي (أديس أبابا)



عقب

اندلاع الحرب في الخرطوم بين الجيش والدعم السريع، في 15 أبريل الماضي، لوحظ انتشارٌ كبيرٌ للمنتجات الإثيوبية في الأسواق السودانية، وخاصة في القضارف وود مدني وسنار وكوستي وكسلا. وعزا البعض هذا النشاط المتزايد للتجارة الحدودية بمعبر القلابات إلى توقف المصانع السودانية عن الإنتاج بسبب الحرب وتضرر كثيرٍ منها.

بسبب الحرب التي تدور رحاها في العاصمة الخرطوم ودارفور، وبعض المناطق في كردفان والجزيرة، تأثرت كثيرٌ من القطاعات الحيوية المهمة، التي تمسُّ بشكل مباشر حياة المواطنين اليومية، وبدا ذلك جلياً في قطاع صناعة المواد الغذائية والمواد الضرورية الأخرى، إذ توقف الإنتاج بشكل كامل في المناطق الصناعية المتمركز أغلبها بالخرطوم، وذلك جراء الأضرار التي لحقت بها، ولصعوبة مباشرة العملية الإنتاجية تحت قصف المدافع والطيران ووسط نيران الاشتباكات بالأسلحة الثقيلة بين الطرفين المتحاربين.

طرأت كثيرٌ من المتغيرات على حياة وعادات السودانيين، وذلك باختبارهم تجارب النزوح والعيش بدور الإيواء وضيق العيش وشح المواد الضرورية. لكن وبطبيعة الحال، يحاول الناس التأقلم والتكيف مع الحياة الجديدة بابتداع وسائل وطرق مستحدثة، كحلول لمشكلات فرضها عليهم واقع الحرب. وشكّل نقص وانعدام كثيرٍ من المواد الضرورية إحدى أهم المشكلات التي واجهت السودانيين في الفترة التي تلت اندلاع الحرب.

في ظل تلك الظروف الاستثنائية، شهدت الحدود السودانية الإثيوبية عند مدينة القلابات الحدودية، حركة تجارية نشطة جداً خلال فترة الحرب الدائرة الآن بالسودان بين الجيش والدعم السريع، وذلك لمقابلة حاجة السوق السوداني من السلع الضرورية.

يقع معبر القلابات بالجانب الشرقي للسودان، شرقي مدينة القضارف، ويبعد عنها مسافة (161) كيلومتراً، وهي منطقة تاريخية تأسست في القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت تمثل مركزاً حدودياً بالطريق التجاري بين عاصمة المملكة الزرقاء (سنار) وعاصمة الإمبراطورية الإثيوبية (قندر).

سوق مركاتو

يُضج سوق «مركاتو» العريق بمنطقة «كتيما» بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، منذ الصباح الباكر، بحركة ونشاط قل ما تجده في أي مكان في إثيوبيا، ويعد هو الأهم بإثيوبيا، ويعد أكبر سوق مفتوح بإفريقيا، تأسس في بدايات القرن التاسع عشر على يد الإيطاليين. وتعني كلمة مركاتو في الأصل السوق باللغة الإيطالية. ويجمع هذا السوق الكبير ما بين الحداثة والعراقة، من حيث الشكل العام للمحلات التجارية والمنتجات المتوفرة به. وينقسم السوق بالداخل إلى عدة أجزاء، وكل جزء مخصص لنوع محدد من السلع والمنتجات؛ فبعد جولة طويلة داخل السوق استطعنا أن نحصر عدداً كبيراً من أصناف السلع والمنتجات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد مررنا على مناطق يتم فيها عرض أدوات ومواد البناء والأجهزة الكهربائية والملبوسات الجاهزة والأقمشة والمشروبات بأنواعها المختلفة الغازية والعصائر والعسل والمنتجات الزراعية وعلى رأسها البن. ويعمل بالسوق عدد كبير من الإثيوبيين.

يُعتبر سوق مركاتو بشكل عام المركز التجاري الرئيسي بإثيوبيا، وتتوفر فيه كل المنتجات المُستوردة ومحلية الصنع، ومنه يتم توزيعها لجميع الأقاليم الإثيوبية عبر شبكة من الطرق البرية.

في سوق مركاتو التقينا بعض التجار، وسألناهم عن طبيعة هذا النشاط التجاري الحدودي. يقول الشاب زكي محمد، وهو تاجر وصاحب محل تجارة إجمالية، ومن أسرة يمتن جميع أفرادها مهنة التجارة، إن «الطلب على المنتجات الإثيوبية من سوق مركاتو إلى منطقة الميمة الحدودية مع السودان، زاد بشكل كبير جداً في الفترة التي تلت اندلاع الحرب في السودان، لدرجة أثرت بصورة واضحة على الأسعار في مركاتو».

مثلاً، في مطلع أبريل الماضي، كانت كرتونة صابون البودرة، سعة 100 عبوة، بسعر 3500 برّ إثيوبي، ثم ارتفع سعرها بسبب زيادة الطلب بعد الحرب السودانية إلى

4700 برّ؛ أي بنسبة %34. وزاد سعر كرتونة الشاي بنسبة كبيرة جداً تقترب من %200، وذلك من 1600 برّ إلى 4600 برّ؛ كما شهدت ذات الفترة ثباتاً في أسعار المشروبات الغازية، 370 برّاً للباكيت الواحد (500) مل.

وأضاف زكي أن نسبة الزيادة في الأسعار غير مسبوقة، ولم تحدث خلال السنوات العشر الأخيرة، وتحت كل الظروف؛ مما يوضّح بجلاء الحجم الكبير لزيادة الطلب في تلك المنطقة الحدودية، مشيراً إلى تنوع لائحة المنتجات المطلوبة من سوق «مركاتو» إلى مدينة «المتمة»، لكن تأتي على رأسها زيوت الطعام، والشاي والصابون بأنواعه، والمشروبات الغازية، والعصائر، ثم تليها تشكيلة من المواد الغذائية المعلّبة التي تكون فترة صلاحيتها طويلة (6 أشهر)، والبسكويت بأنواعه وأعواد الكبريت، والمعكرونة.

في العام 2001، وقعت السودان وإثيوبيا عدداً من اتفاقيات التعاون المشترك، شملت اتفاقية للتجارة الحدودية بين البلدين، وجاء ذلك في إطار تطبيع العلاقات بينهما بعد حالة من القطيعة دامت سنوات على إثر اتهام إثيوبيا للسودان بمحاولة اغتيال الرئيس المصري الراحل حسني مبارك بالعاصمة أديس أبابا في العام 1995.

وفي السياق ذاته، يقول مسفن قبرو، تاجر إثيوبي في سوق مركاتو، يتعامل بشكل مباشر مع تجار مدينة المتمة الحدودية مع السودان، إنه بعد تجميع عدد من الطلبات القادمة من تجار المتمة، وبأصناف مختلفة، يشحنها إليهم.

«في الفترة من أبريل وحتى نهاية مايو من العام الحالي، كان حجم الطلب كبيراً جداً وغير مسبوق، مقارنة بسوق المتمة الصغير، رغم ارتفاع أسعار المنتجات وأسعار الترحيل، إذ بلغ سعر شحن الطن الواحد من أديس إلى المتمة 1500 برّ مقارنة بالسعر الحالي 800 برّ للطن»، أخبر قبرو مراسل «شبكة أتر». وأضاف: «تبلغ المسافة من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وحتى مدينة المتمة الحدودية مع السودان حوالي 832 كيلومتراً، وتُشحن البضائع مروراً بمدينة قندر عاصمة إقليم الأمهرا حالياً وعاصمة الإمبراطورية الإثيوبية قديماً».

وأكد مسفن قبرو أن تعامل تجّار سوق مركاتو مع نظرائهم في سوق المتمة، لا ينطوي على أي إجراءات صادر، فجميع العمليات ضمن التجارة الداخلية، كما أنهم

لا يتعاملون مع التجار السودانيين بشكل مباشر، بل يقومون فقط بتلبية طلب سوق المتمة، وهو سوق إثيوبي؛ لكن في نفس الوقت يعلمون أن حجم الطلب الكبير سببه الرئيسي هو مقابلة طلب السوق السوداني على المنتجات الإثيوبية بعد توقف الإنتاج السوداني بسبب الحرب.

ضفة أخرى.. بضاعة واحدة

على الجانب الآخر، في مدينة القلابات السودانية، والتي يفصلها عن مدينة المتمة الإثيوبية مجرى مائي موسمي، ويربط بينهما جسر لا يتجاوز طوله 80 متراً، التقينا التاجر السوداني أحمد حسين عبر الهاتف: «هنا ينتظر التجار السودانيون وصول البضائع الإثيوبية إلى مدينة المتمة، ليقوموا بعملية شراء البضائع بشكل مباشر من التجار الإثيوبيين، دون أي مستندات حكومية أو إجراءات وارد، حيث يتم دفع قيمة البضاعة واستلامها دون أن تمر عبر القناة الرسمية «الكوبري» الرابط بين البلدين». وتعتبر البضائع بواسطة عمال (عتالة) عبر المجرى المائي (الخور) تحت أعين السلطات الحكومية للبلدين دون اعتراض على هذا العمل غير القانوني.

من ثم يقوم التجار بتخزين البضائع في مخازنهم بسوق القلابات، وبيعها لاحقاً للتجار القادمين من ولايات السودان المختلفة، خصوصاً المتاخمة والقريبة لولاية القضارف (كسلا، الجزيرة، سنار، النيل الأبيض). وبعد شراء البضائع من القلابات وشحنها على عربات النقل يقوم التاجر بدفع مبلغ 300,000 جنيه عن كل عربة للمواصفات والمقاييس، وضريبة 1% من قيمة البضاعة المحملة بعربة النقل؛ أما الجمارك فهي مختلفة بحسب الصنف. على سبيل المثال تبلغ جمارك باكت المياه الغازية 2000 جنيه، وباكت عصير المانجو 2500 جنيه، وبالنسبة لزيوت الطعام 250 جنيهاً لكل لتر، و2000 جنيه لكرتونة الصابون.

قوانين السوق تفرض واقعها

بعد حوالي شهر ونصف من اندلاع الحرب؛ أي في خواتيم شهر مايو المنصرم، بدأ الطلب من سوق المتمة في الانحسار تدريجياً حتى توقف تماماً، وعادت أسعار المنتجات بسوق مركاتو إلى طبيعتها، كما تراجعت أسعار الترحيل لما كانت عليه في الأيام التي سبقت بداية الحرب في السودان. ويُعزى ذلك لأسباب مختلفة. يرى زكي محمد أن سبب التراجع هو دخول منتجات منافسة للسوق الإثيوبية، من دول أخرى مجاورة للسودان، وبجودة عالية وأسعار أقل. من ناحيته، يرى التاجر

مسفن قبرو أن السبب الرئيسي وراء ذلك التراجع، هو تدخل السلطات الإثيوبية في منطقة المتمة، وتشديدها على أن تجري جميع العمليات التجارية وفقاً للإجراءات والضوابط المنظمة للتجارة الحدودية بين البلدين، مما يترتب عليه إضافة على التكلفة، وبالتالي زيادة في الأسعار.

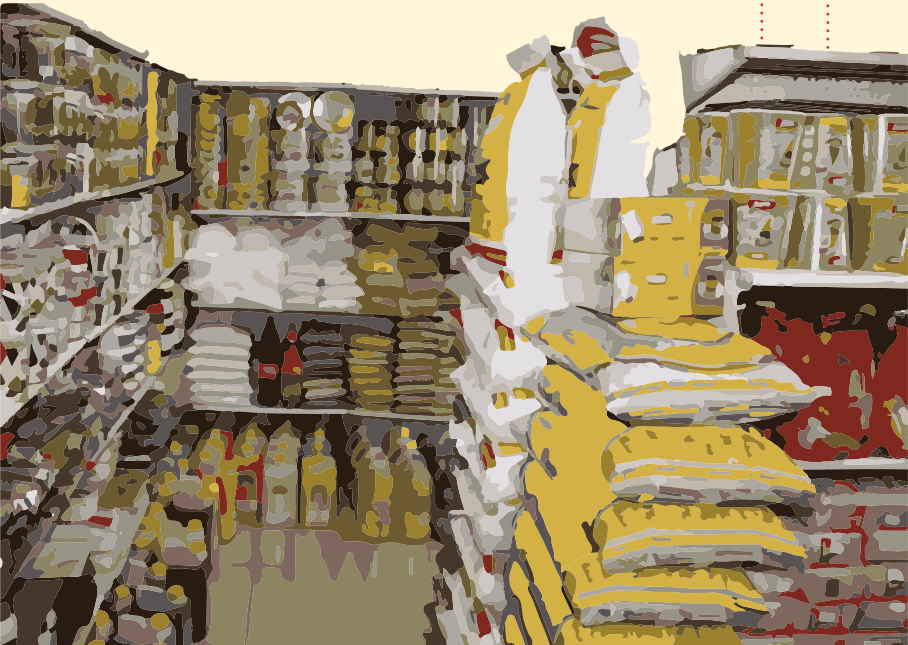
في الجانب الآخر، في مدينة القلابات السودانية، يرى بعض التجار أن تراجع الطلب على المنتجات الإثيوبية يعود لأسباب تخص السوق السوداني. ففي الشهر الأول من اندلاع الحرب، اتجه التجار إلى توفير حاجة السوق من المنتجات الضرورية وسد النقص من دولة إثيوبيا، دون وضع اعتبار للأثر المتوقع على القدرة الشرائية بسبب الحرب. فمئذ أبريل من العام الحالي لم يتم صرف المرتبات لا بالقطاعين العام والخاص غير راتب شهر أبريل فقط، كما أن كثيراً ممن كان لهم سعة ومدخرات قد وظفوها في ترتيب حياة جديدة فرضتها عليهم الحرب. وعلى سبيل المثال فقد كان إيجار العقارات السكنية أحد أهم العوامل التي قضت على مدخراتهم، إضافة إلى الترتيبات التي كلفت البعض أموالاً طائلة للسفر خارج السودان هرباً من جحيم الحرب.

«بسبب ضعف القوى الشرائية بالسوق السوداني، وتكدس كميات كبيرة من البضائع بالمخازن، لجأ كثيرٌ من التجار لبيع المنتجات ذات الصلاحية المحدودة للتخلص منها قبل انتهاء فترة صلاحيتها، وقبل أن تفقد قيمتها، بأسعار التكلفة، وأحياناً بالخسارة لضمان استرداد رؤوس أموالهم أو بعض منها، وعليه فقد كان قرار الكف عن تكرار تجربة سد النقص في السلع الضرورية من السوق الإثيوبية مرتبطاً بشكل وثيق بالسوق السوداني»، أخبر التاجر أحمد مراسل «أتر».

ما بين هذا وذاك، يستمر السودانيون في رحلة معاناتهم ومحاولة التكيف مع واقعهم الجديد بابتداع الحلول الممكنة لواقع فرضته عليهم الحرب بأנحاء كثيرة من البلاد، ولا يعلم عن نهايتها أحد، وذلك حتى يتمكنوا من العيش وفق شروط قد اختبرها من قبل بعض من أبناء السودان بدارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق بسبب لظى الحرب ونيرانها. والآن وبعد أن شملت الحرب الكل تحت ركامها، وأصبح النزوح والعيش بدور الإيواء ونقص الغذاء والدواء وسوء الخدمات وقلّة الحيلة هي العلامات البارزة في العيش داخل السودان، يبقى السؤال: هل يستطيع السودانيون التكيف مع تلك الحياة القاسية أم لهم القدرة والإرادة على تغيير الواقع؟ ■

السوق لا يحتمل الفراغ: بضائع إثيوبية في دكاكين القضارف

بيرا كُرا (القضارف)



في

مدينة القضارف، يحدث أن أستيقظ صباحاً، وأتناول كوباً من حليب بودرة إثيوبي، ثم أستحم بصابون إثيوبي معطر، وأتناول فطوري لاحقاً بطبق مكرونة إثيوبي، ولو صادف صباحي أزمة وقود في المدينة، فمن المحتمل أن أستقل ركشة في طريقي إلى العمل تتحرك بوقود قادم من إثيوبيا. إنه لأمر مفهوم، كون القضارف مدينة حدودية في الشرق المتاخم لإثيوبيا، وكون تعطل حركة الصناعة بسبب الحرب الناشئة قد شكّل ظروفًا ساعدت على حصول السلع الإثيوبية على طلب المستهلكين مستفيدة من فارق السعر.

بعدما شلّت الحرب الصناعة الوطنية في السودان، تواتر ظهور بعض السلع والمصنوعات القادمة من دول مجاورة، وأحياناً غير مجاورة، في الأسواق السودانية. وأصبح مواطن ولاية القضارف معتاداً على رؤية السلع الإثيوبية على أرفف دكاكين الأحياء وضمن معروضات الباعة المتجولين، أو حتى مرصوفة بكميات تجارية كبيرة أمام متاجر الإجمالي. وكما أخبرنا صاحب دكان إجمالي أثناء تجوالنا داخل سوق القضارف، فإن السلع الإثيوبية تشمل كل شيء تقريباً.

صابون إثيوبي و سلع أخرى

في بقالة علم الدين التي تُقابل المنزل الذي أقطنه في حيّ الجينية بمدينة القضارف، كثيراً ما أجدني أمام خيارات عدّة لصابون إثيوبية، للغسل والاستحمام، بحجوم وأسعار متباينة. وعلى الرغم من أن عبوات الصابون المُنتج في السودان ما تزال متوفرة، لكن يكمن الفرق في ارتفاع أسعارها بالمقارنة مع نظيرتها الإثيوبية.

سألت علم الدين رمضان، بصفتي الصحفية، عن السلع الإثيوبية الموجودة في دكانه، وفي أسواق القضارف عامة، فأخبرني أن «لديّ هنا من السلع الواردة من إثيوبيا الشاي وحليب البدرة والمكرونة والبسكويت وزيت الطبخ والصابون». ويرى علم الدين أن تناقص المعروض من السلع السودانية أمام الطلب بعد اندلاع الحرب هو ما أوصل صابون سكاى الإثيوبي وغيره إلى أرفف بقالته. «زيت الطعام والصابون هي أكثر أصناف السلع الإثيوبية المتوفرة في السوق».

لمعرفة حجم الوارد من السلع الإثيوبية، قررتُ الذهاب إلى سوق القضارف الكبير، مستعيناً بأسماء تجار الجملة الذين يجلب منهم علم الدين بضائعه.

في الطريق أثرتُ نقاشاً مع عدة أشخاص حول تاريخ التجارة الحدودية والسلع الإثيوبية التي كانت معروفة لديهم منذ أوقات بعيدة قبل الحرب. كان هناك شبه إجماع على أنها انحصرت في البن وبعض أنواع الصابون والعطور النسائية، فيما يحصل التجار الإثيوبيون من السودان على مستلزمات تعليمية مثل الورق، وسلع أخرى مثل الصابون والزيوت والحلويات. ما يحدث الآن هو أن السودانيون استمروا في استيراد البن، وأضافوا عليه منتجات كانوا يصدرونها قبل أقل من عامين إلى الجارة الشرقية.

في سوق القضارف الكبير المزدهم بالباعة الجائلين، كان بإمكانني شراء الصابون الإثيوبي من أول بائع قابلته. شققتُ الطريق المزدهم بهم، قاصداً دكان حاج السر الإجمالي الواقع جنوب شرق الجزائر، وهو التاجر الذي يجلب منه علم الدين السلع التي يعرضها في بقالته. كان المحل مزدهماً بصغار التجار وأصحاب «الكوارو» و«الدرداقات» المرابطين أمامه، وكان يمكنني رؤية صناديق الصابون الإثيوبي وزيت الطعام والشاي المرصوفة أو التي تحمل على ظهور الكوارو.

في سوق القضارف الكبير

داخل دكان حاج السر، ينهمك عبد الرحمن الماحي في توقيع الفواتير والإجابة عن استفسارات صغار الباعة حول طائفة متنوعة من السلع اليومية السودانية والإثيوبية، يشترونها بكميات تجارية تناسب البقالات المتوسطة والأكشاك. وعلى الرغم من أن الشاب بدأ مشغولاً، إلا أنه استقطع جزءاً من وقته للإجابة عن بعض أسئلة «شبكة أتر».

«بدأ ورود السلع الإثيوبية إلى سوق القضارف بعد الحرب، لكن منذ شهر تقريباً أصبحت الكميات تقل عما كانت عليه في الشهور الأولى للحرب». تعضد ملاحظة عبد الرحمن هذه أقوال العديد من التجار، مثل علم الدين عند تحدثنا إليه سابقاً.

وعن الاختلاف في أسعار البضائع المحلية والإثيوبية، يقول عبد الرحمن الماحي: «في البداية كانت السلع الإثيوبية أرخص ثمناً من نظيرتها السودانية، وبفارق أكبر مما هو عليه الحال الآن. حالياً بات الفارق ضئيلاً. وعلى الرغم من ارتفاع سعر صرف

الدولار فما زالت السلع الإثيوبية تحتفظ بسعر أقل». وفي رده عن السبب، قال إن المستهلك يفضل السلع السودانية ظناً منه أنها أعلى جودة، كما أن بعض المستهلكين يشتكون من تسبب الصابون الإثيوبي على سبيل المثال في الحساسية.

لم يكن لدى عبد الرحمن إجابات وافية عن كيف تُنقل السلع الإثيوبية من معبر القلابات إلى دكانه، لكنه نصحني بزيارة الدكاكين المجاورة لجامع إبراهيم موسى، حيث «تفرغ الشاحنات البضائع القادمة من إثيوبيا».

في الطريق إلى دكاكين جامع إبراهيم موسى مررتُ بسوق النيمة. في هذا الجزء من السوق تتراص البقالات المتوسطة الحجم، إنه جزء أساسي من أي سوق في المدن السودانية، بقالات السلع الاستهلاكية اليومية والتي تكون مزدحمة على الدوام. توقفت عند إحدى هذه البقالات، وسألت التاجر عن السلع الإثيوبية المتوفرة لديه، ليعرض عليّ صابون لايفبوي المنتج في إثيوبيا، وأراني المكرونة والشاي وحليب البدرة وزيت الطعام المستورد من إثيوبيا. وبينما يبيع الباعة الجائلون صابون سكاى بسعر 600 جنية سوداني، ما لا يختلف كثيراً عن بقالة علم الدين رمضان المقابلة لمنزلي، يصل سعر قطعة صابون الغسل السوداني إلى 500 جنية سوداني. يتساوى سعر جالونا زيت التحمير السوداني والإثيوبي، ولكن سعة الأول تزيد بستة أرطال عن الثاني، لذا يفضله أصحاب البقالات بحسب علم الدين. أما قطعة بسكويت فانيلا، المنتجة بواسطة شركة الأخوين المتحدة بمدينة أداما في إثيوبيا، فيبلغ سعرها 150 جنيهاً، أي نصف سعر بسكويت بركة السوداني. وينطبق ذات الأمر على المكرونة.

الوصول والجمركة

عندما وصلت صف الدكاكين المقصودة في الجانب الشمالي من مسجد الشيخ إبراهيم موسى، كان من السهل تمييز البضائع الإثيوبية بحروفها الإثيوبية أو الإنجليزية على الصناديق والجالات، أو من خلال الأسماء غير المألوفة للشركات الإثيوبية. رأيتُ هناك صناديق المشروبات الغازية، وصناديق أعواد الثقاب، وكراتين الدقيق وزيت الطعام مرصوفة أمام الدكاكين. وربما بلغ نصيب السلع الإثيوبية من حجم البضائع في الدكان الواحد ثلث الكمية المعروضة. تردد صاحب الدكان الأول في التحدث بعد معرفته بالغرض الصحفي، فيما سمح لي صاحب الدكان الثاني، مفضلاً حجب اسمه، في أن ألقى نظرة على السلع الإثيوبية المعروضة، والتي قال إنها أقل سعراً من السلع السودانية، لكنه نفى أن يكون سبب ذلك الجودة. وعندما سألته عن كيفية

نقل تلك البضائع من القلابات، اكتفى بالقول «نقل البضائع سهل. ستصلك الشاحنة محملة بالبضاعة التي تريدها في مكانك». تجولت في المكان، لكن لم أصادف شاحنة تفرغ البضائع، ربما لأن الشمس تسطع في هذا النهار القائل.

بحثت عن سائق يعمل في طريق القصارف - القلابات. كان عبده هارون سائق سيارة نقل ركاب متوسطة، هو من وافق على التحدث إلى «شبكة أتر». يثير التحدث إلى الصحفيين حول أي موضوع مخاوف الناس هنا، لكن الحديث حول السلع الإثيوبية أثار انزعاجاً غير مبرر.

أخبرني السائق عبده هارون، أنه ليست هناك من صعوبات تواجههم في نقل البضائع من القلابات إلى القصارف. بالنسبة إليه، فإن الكمية التي ينقلها إلى المدينة «لا تتجاوز حمولة ثلاثين صندوقاً في الشحنة الواحدة، وتشمل مشروب «مازا» الإثيوبي، والكولا أو البيبي الإثيوبيتين»، وهي كمية لا تحتاج إلى «جمركة» حسب قوله، بل تدخل بيسر، بينما تتم جمركة البضائع التي تحملها الشاحنات الكبيرة (الدفارات والبكاسي). وأضاف أن بمقدور السائق الذي يتمتع بعلاقات جيدة مع التجار القيام برحلة يومية لنقل البضائع من القلابات إلى داخل المدينة.

أثناء تجوالي في سوق القصارف الكبير، رأيت بضائع من دول أخرى غير إثيوبيا، مثل أندونيسيا ومصر على سبيل المثال، وإن كانت لا توازي كمية وتنوع السلع الإثيوبية.

توجهت إلى مكتب الجمارك، الواقع في الميناء الجاف غرب أسواق المحصول، شاهدت هناك العشرات من الشاحنات الكبيرة «الجرارات» تزحم الميناء الجاف، بينما تتراص شاحنات أخرى على طول الطريق البالغ قرابة الـ500 متر، والمؤدي إلى مكاتب الجمارك.

في الاستقبال تم توجيهي إلى موظف التحصيل، موسى جمعة، والذي وافق على التحدث إلى «شبكة أتر». سألته عن مواقع التخليص الجمركي بين معبر القلابات ومدخل ولاية القصارف، فأخبرني أن «جميع إجراءات التخليص تجري داخل القصارف، وكل ما عليك فعله في القلابات هو الحصول على إذن أمني». وحول استفساري عما إذا كانت الشاحنات المتوقفة أمام مكاتب الجمارك تنتظر التخليص الجمركي أجاب بالإيجاب.

لم أتمكن من الحصول على معلومات رسمية حول نسبة زيادة التبادل التجاري بين السودان وإثيوبيا، أو نسبة البضائع الإثيوبية المَهْرَبَة بالنسبة إلى المجرمة. بهذا الصدد قال موسى جمعة، إن «بضائع مثل البن والبقول المصري لديها إجراءات معروفة للتخليص الجمركي، ولكن السلع الصغيرة مثل الصابون والزيوت لا تحتاج إلا إلى إذن أمني لدخول السوق». في نهاية المقابلة، أكد موسى جمعة تراجع حجم البضائع الإثيوبية المتدفقة إلى السودان خلال شهر أكتوبر.

في 30 أكتوبر الماضي، نقلت مؤسسة فانا الإذاعية عن وزير الصناعة الإثيوبي، ملاكو البيل، قوله إن وزارته أعدت استراتيجية تصنيع لاستبدال 96 نوعاً من الواردات بمنتجات إثيوبية بهدف تعزيز المنتجات المحلية والاحتفاظ بالعملة الأجنبية في البلاد. وذكر التقرير عن الوزير أنه في الأشهر الثلاثة الماضية تم تصنيع منتجات محلية بقيمة 350 مليون دولار.

لمعرفة أفضل عن وضع التجارة والصناعة داخل إثيوبيا، اتصلت بصديقي الإثيوبي قويتوم سلمون، والذي عاد إلى بلده الأول جراء المعارك التي اندلعت في السودان. قال لي صديقي: «لقد قمت بمساعدة العديد من السودانيين لشراء السلع من إثيوبيا وتصديرها إلى السودان». لكن قويتوم قلل من حجم البضاعة التي تُصدَّر إلى السودان: «لا تخرج هذه المنتجات من إثيوبيا بطريقة رسمية، بل يتم تهريبها في الليل إلى الجانب السوداني. نعم تُجمرك في الجانب السوداني لكنها مهربة من إثيوبيا». يعتقد صديقي أن التجار السودانيين لا يشترون السلع مباشرة من المصانع في إثيوبيا بل عبر التجار والوكلاء. ■

حرب الخرطوم تتمدد للنفط حُماة، فمن يحمي الحياة

طلال مدثر (القضارف)



بعد ثلاثة أيام فقط من استئناف مفاوضات جدة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، كانت سيارات الدفع الرباعي القتالية التابعة للدعم السريع، والمحملة بالجنود المدججين بالأسلحة الثقيلة والخفيفة؛ تنهب الأرض عبر بوادي ولاية غرب كردفان - غربي السودان، لتنتقل المعركة الحضرية المحتمة في العاصمة الخرطوم إلى ميدان جديد: منطقة «بليلة» الغنية بالنفط. ويبدأ بذلك فصلٌ جديدٌ من الصراع متعدد الأبعاد والأطراف.

من حرب حضرية إلى صراعات نفطية

في صباح يوم الاثنين الماضي، قامت قوة من 15 عربية قتالية، إضافة إلى عدد من الدراجات النارية، بالهجوم على حقل بليلة النفطي في ولاية غرب كردفان، الذي يُنتج ما يقارب 22 ألف برميل في اليوم، أي ما يُعادل نصف إنتاج السودان من البترول، يتم تجميعها في محطة المعالجة الرئيسية ببليلة، من عدد من الآبار في المنطقة. بحلول منتصف النهار، كانت القوة المهاجمة قد سيطرت على حقل البترول والمطار المُحقق به والذي يُستخدم مهبطاً للطائرات التي تُحضر الفريق المناوب من فنيي النفط ومسؤوليه، ومن ثم تغادر حاملةً الفريق الذي انتهت فترة مناوبته.

بعد انتهاء المعركة لمصلحة القوة المهاجمة، جرت عمليات تخريب ونهب لمكاتب شركة بترو إنرجي «Petro Energy» التي تدير حقل بليلة، وهي شركة امتياز تتبع لمؤسسة البترول الوطنية، مع توقف تام لمحطة المعالجة المركزية عن العمل. في ما بعد تمت عملية إجلاء العاملين بسلام إلى مدينة «بابنوسة» - غرب السودان حيث توجد رئاسة الفرقة 22 التابعة للجيش السوداني.

لجنة أمن الحقل تقرر

حملت تطورات الأوضاع بحقل «بليلة» إدارة الحقل الأكبر الآخر «هجليج»، على المسارعة باتخاذ تدابير وقائية، إذ عقدت لجنة أمن حقل هجليج اجتماعاً طارئاً بمباني شركة توبي أوبكو «2B OPCO»، وهي الشركة المالكة والمشغلة للحقل

بِحضور مدير الحقل ومدير أمن الحقل ومديري الأقسام والشركات العاملة، حيث قُرِّرَ سريعاً من خلال الاجتماع إخلاء العاملين بحقل هجليج تحسباً لهجوم مُحتمَل على الحقل الغني بالنفط، والذي يُصَحِّحُ عبره النفط الصادر القادم من دولة جنوب السودان، وهو الإجراء ذاته الذي اتخذته شركة بترو إنرجي المشغلة لحقل «بليلة»، وزادت عليه تو بي أوبكو بإخلاء الحقل من آلياتها، لتعبر في الليلة ذاتها 15 آلية برفقة العاملين إلى دولة جنوب السودان، حيث يوجد حقل «الوحدة» المتاخم لهجليج.



صور تُظهر الاعتداء على مكاتب شركة Petro-Energy بحقل بليلة - «شبكة أتر».



هجوم يفعل خيار الإغلاق

حسناً، حتى الثلاثين من أكتوبر كان حقل هجليج بمعزل عن هذه التطورات، غير أن تطوراً لافتاً حدث في اليوم الذي يليه - الثلاثاء 31 أكتوبر - جعل الأزمة تتفاقم. فماذا حدث؟

عادت قوات الدعم السريع واقتحمت حقلين مهمين يتبعان لشركة تو بي أوبكو، وهما حقلاً «نيم» و«دِفرًا». نهبت القوة المهاجمة منقولات الحقلين اللذين أُجِلي للعاملون فيهما إلى مدينة هجليج ومن ثم إلى جنوب السودان قبل يوم واحد من اقتحامهما. وليس هذا فقط، إنما وصلت أيضاً قوة أخرى من الدعم السريع إلى منطقة «كيلك الخرسانة» -70 كلم شمال هجليج - ونهبت سيارة بوكس تتبع للشركة ذاتها.

إزاء هذا الوضع عقدت إدارة شركة تو بي أوبكو اجتماعاً عاجلاً آخر مع لجنة أمن الحقل، قررت فيه تنفيذ إجراءات برتكول إغلاق الحقل، مع الإبقاء على أفراد محدودين لتشغيل وحدة الإنتاج المركزية «CPF» وإخلاء العاملين فوراً إلى جنوب السودان.

إغلاق سيثير غضب جنوب السودان

أبدت المصادر التي تحدثت إلى «أتر» مخاوف وتوقعات بأن تثير خطوة الدعم السريع؛ بمناوشة حقل هجليج إلى حد اضطراب إدارته اتخاذ قرار الإغلاق، غضب دولة جنوب السودان التي يجري تصدير نفطها عبر هذه المحطة إلى ميناء بشاير الرئيس في بورتسودان شرق البلاد، إذ ترتبط باتفاقية دفاع مشترك خاصة بحقول النفط تسمى اتفاقية خدمات الإدارة والتشغيل «MOSA»، وهي اتفاقية متعارف عليها دولياً، وتُعنى بإدارة وتشغيل الخدمات في حالة اتفاق المصالح. وقد وُقعت الاتفاقية في السودان بين شركة بترول الجنوب (جبوك) وشركة تو بي أوبكو، لترعى مصلحة الطرفين ومشاركتهما في حماية المنشآت والخدمات بين البلدين، حال تعرض المنشأة النفطية لأي اعتداءات. مما يطمئن قليلاً أن وحدة الضخ والمعالجة الرئيسية ما زالت تعمل حتى الآن وتضخ 45 ألف برميل يومياً تمثل صادر جنوب السودان، لكنها معرضة للإغلاق حال استمرار الهجوم على هجليج.

وزارة الطاقة على الخط

في خضم هذا التصاعد الديناميكي المثير للأحداث، اضطرت وزارة الطاقة والنفط إلى إصدار بيان في الأول من نوفمبر 2023م، قالت فيه إن حقل بليلة النفطي في السودان

يخضع لمحاولات حثيثة لإعادة استئناف الإنتاج، بعد توقف 4 أيام، على خلفية استهدافه من قبل قوات الدعم السريع، في إطار حربها المتبادلة مع قوات الجيش. وأكد وزير الطاقة والنفط محمد عبد الله محمود، في بيانه الأخير هذا، قبيل ست ساعات فقط من صدور قرار من الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان بإقالته، أكد استمرار الجهود لاستئناف العمل وإعادة تشغيل حقل بليلة في مربع 6 بولاية غرب كردفان، وحقول مربع 4 في كل من نيم وكنار ودفرا.

تبدو وجهة نظر الوزير تلك غير منطقية في نظر الخبير في مجال صناعة النفط بالسودان، المهندس التاج الشيخ التاج، الذي قال لـ «أتر» إنه يتفهم ويقدر وجهة نظر الوزير وحرصه على استمرارية العمل، واستدرك قائلاً: «لكن كيف يمكننا تقبل فكرة عودة مربع 4 للعمل، في حين أنه تم إخلاء جميع العاملين في حقول نيم وكنار ودفرا. هذا أمر لا يستقيم!».

اختطاف عاملين بالنفط

لم ينسَ بيان الوزارة أن يشير إلى مواصلة إدارة شركتي بترو إنرجي وتو بي أوبكو، عمل كل الترتيبات الإدارية والفنية اللازمة للحفاظ على سلامة العاملين والمنشآت النفطية. لكن رغم تلك الترتيبات، فإن تجمع العاملين بقطاع النفط، وهو جسم يُعنى بحقوق وسلامة العاملين بالنفط، قد أصدر بياناً كشف فيه عن اعتقال قوات الدعم السريع لزملائهم من المهندسين خالد تاج الدين خالد، محمد حامد علي أحمد (حفار)، وحامد عثمان الخليفة، وهم في طريق مغادرتهم مدينة الفولة متجهين نحو مدينة الأبيض، وحملَ البيان قوات الدعم السريع مسؤولية سلامتهم، وأدان الاعتقال غير المبرر لهم والذي يجافي ويناقض إعلام قوات الدعم السريع التي أصدرت بياناً بدورها أكدت فيه حفاظها على أمن العاملين بالشركات العاملة بالبترول.

تأثيرات توقّف حقول النفط

كان الحقل الذي يوجد بمنطقة بليلة -على بعد 55 كلم جنوب غرب مدينة الفولة عاصمة ولاية غرب كردفان - ينتج حوالي 22 ألف برميل يومياً قبل اندلاع الحرب، لكن الإنتاج تأثر كثيراً بالطبع خلال الأشهر السبعة الماضية وتناقص إلى 16 ألف برميل بحسب وزارة الطاقة والنفط في السودان.

سبق أن تعرض الحقل في مارس 2022 لهجمات على يد مجموعات أهلية مسلحة تنتمي إلى إحدى أكبر القبائل العربية المستوطنة للمنطقة - قبيلة المسيرية - وتمت الهجمات تلك وقتها بحجة عدم التزام الشركات ببند المسؤولية المجتمعية، وهي أموال مجانية لإقامة مشروعات التنمية والخدمات بالمنطقة، وانتهت بتوظيف 9000 شاب من أبناء القبيلة بشركات البترول العاملة هناك.

وحقل بليلة هو الحقل الرئيسي الذي يغذي مصفاة الجيلي بالخرطوم بحري؛ أكبر مصفاة للمواد البترولية في السودان. ووفقاً لحديث خبير النفط المهندس التاج الشيخ، فإنّ توقف حقلي «بليلة» و«هجليج» سيؤدي إلى فقدان 30% من صادرات النفط، مع توقف الضخ إلى مصفاة الجيلي وتحويل الخام إلى صادر. ويضيف «التاج» قائلاً: «بالنسبة إلى هجليج ما زالت هنالك حقول تعمل حتى الآن مثل بامبو وحمرة وجرادات، لكن هي أيضاً قد تتأثر بأي نوع من الانفلات الأمني. يحتاج هذا الأمر إلى تفاهات وتدابير عاجلة».

إذن، من الخرطوم؛ حيث انطلقت رصاصة الحرب الأولى منتصف أبريل الماضي إلى الآن نوفمبر من العام 2023م، سرت العدوى وتمددت، فهل ستشعل حرب الخرطوم النار في حقول السودان النفطية أم ستثمر مفاوضات جادة اتفاقاً يطفى جحيم هذا اللهب المستعر؟

السودان وجنوب السودان:

فريق أتر

سؤال المصير مرة أخرى!



حينما كانت نيران القاذفات تقترب من حقل بليلة في ولاية غرب كردفان، كان المسؤولون في قطاعي الأمن والبترول في دولة جنوب السودان، يتداعون للنظر في المسألة. وحسب مصادر تحدثت مع «أتر»، فإن دولة جنوب السودان أخذت المسألة بجدية فائقة، وكانت تتابع تطور الأحداث، وأمامها خيارات يصعب عليها اتخاذها؛ من ضمنها التحضير لعملية إغلاق شامل لضخ النفط. لكن ما هي خيارات جنوب السودان؟ وما هي آثارها على الدولتين الآن ومستقبلاً؟

التهديد المباشر الذي يُقلقُ جنوب السودان، كما كان يُقلقُ السودان، يتعلق بالأمّن والنفط الذي يشكل أكثر من 90 بالمائة من الإيرادات القومية في الجنوب، ويعتمد السودان كثيراً على رسوم نقله، عبر خطوط أنابيب يبلغ طولها ما يقارب 1600 كلم، من حقول الإنتاج في الجنوب إلى ميناء بشاير في بورتسودان أقصى شرق السودان. لكنّ كلاً من النفط والأمن دائماً ما تسبقهما السياسة التي تؤثر بطريقة مباشرة في العلاقات بين البلدين.

حسب المسؤولين من دولة جنوب السودان، الذين تحدثوا إلى «أتر»، كان الوضع تحت الرقابة المشددة منذ اندلاع حرب السودان في 15 ابريل 2023، وتحديدًا في ملفي النفط والأمن على الحدود، واتخذت دولة جنوب السودان إجراءات مرنة، لكنها سيطرت على الأمر وجعلته يبدو كما لو أنها تحتذي طريقة السودان في تعامله مع اللاجئين من جنوب السودان في حرب الجنوب في ديسمبر 2013؛ سوى أن السودان تعامل مع مسألة اللاجئين في 2013 بأجندة سياسية، أراد منها الرئيس السابق عمر البشير أن يمسح بها عار الانفصال.

القضية الأكثر حساسية لم تكن سوى النفط؛ المورد الأساسي لدولة جنوب السودان، وبدونه سيتعين عليها أن تواجه تهديدات خطيرة على الأمن القومي في الجنوب. عليه، يمكن القول إن أجهزة الاستخبارات ومكتب الرئيس سلفاكير ووزارتي البترول والداخلية شكلت ما يشبه غرفة الطوارئ للتعامل مع الأمر. أكد مصدر رفيع في

حكومة الجنوب أن الأمر تحت السيطرة، وأن كلا الطرفين يعلمان مدى التهديد الذي يشكّله النفط على مصالح الدولتين. وقال إنهما يعلمان ويعيان بالمخاطر الناجمة عن استهداف مؤسسات النفط.

وقال مسؤول رفيع في قطاع النفط بدولة الجنوب - رفض التحدث بصفته الرسمية - لـ «أتر»: «إننا ندرس جميع الخيارات بما في ذلك الإغلاق، لكننا حسب متابعتنا نرى التزاماً من الطرفين بحماية المنشآت النفطية»، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون الطرفان هما مصدر التهديد الرئيسي - إذا صحَّ أنهما ملتزمان - وليس بالضرورة أن يكون الإخلال بهذا الالتزام مقصوداً، لأن الحرب الدائرة في السودان تأخذ منعطفات خطيرة نحو الفوضى، وينضم إليها الناس لأسباب تصعب معرفتها في الوقت الراهن، فهل يضع الجنوب ذلك في الاعتبار؟

يقول المصدر من قطاع النفط في دولة جنوب السودان: «سبق وأن حدث عطل في خط الأنابيب الشرقي مرتين منذ اندلاع الحرب، وتمكّن الفنيون من الوصول في الوقت المناسب وإصلاحه في كلتا المرتين. كانت الحادثة الأولى في جنوب كردفان، والثانية بالقرب من الخرطوم». ما يفهم من سياق الحديث أن دولة جنوب السودان على اتصال بكلا الطرفين. حينما دخلت قوات الدعم السريع إلى محطة الضخ في منطقة العيلفون في أكتوبر الماضي، أجرى مستشار الأمن القومي بدولة الجنوب توت قلو، اتصالات مع قيادات في الدعم السريع، وفي 14 أكتوبر نشرت قوات الدعم السريع في منصة × (تويتر سابقاً) [فيديو للواء عصام فضيل](#) من داخل محطة العيلفون، وهو يُظهر سلامة المعدات وليس برفقته سوى شخص واحد. وكان الدعم السريع قد نشر [فيديوهات](#) يوم 8 أكتوبر يُظهر فيها [رتل من السيارات المسلحة](#)، قال إنها من منطقة العيلفون جنوب الخرطوم.

يفهم من حديث المسؤولين في جنوب السودان، أن خيار الإغلاق وارد في حالة واحدة: أن تُستهدف المنشآت النفطية عمداً. وهو أمر يبدو محتوماً.

خلف القصة

ظلت قضية الأمن والبترول رهينتين لمدى التفاهم السياسي بين البلدين، فحتى بعد انفصال جنوب السودان في يوليو 2011، ظلت المفاوضات بين البلدين مستمرة لثلاث سنوات حول النفط وترتيبات الأمن في الحدود، وأفضت إلى التوقيع على اتفاق يحدد رسوم النقل والخدمات التي يقدمها السودان بين الدولتين في 27 سبتمبر 2012

بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وسُمِّيَ «اتفاق النفط والقضايا الاقتصادية»، وألحقت به تسعة اتفاقات أخرى منها اتفاق لتأسيس المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح وهي آلية لمراقبة الحدود بين الدولتين.

لم تكفل هذه الترتيبات كلها حماية مصالح البلدين، ففي ديسمبر 2013 بعد أقل من عام على اتفاقيات الترتيبات بين الدولتين في القضايا العالقة بعد الانفصال، اندلعت أول حرب في الجنوب بعد الاستقلال، بين الرئيس سلفا كير ميارديت ونائبه ريك مشار، وتحولت إلى حرب أهلية انضمت إليها مجموعات من قبيلتي الدينكا التي ساندت الرئيس سلفا كير والنوير التي ساندت نائبه ريك مشار.

توصّل كل من الرئيس سلفا كير وريك مشار إلى اتفاق سلام برعاية منظمة الإيقاد في أغسطس 2015، وعاد ريك مشار إلى جوبا في أبريل 2016 وأدى القسم نائباً للرئيس. لكن لم يصمد اتفاق الإيقاد طويلاً، حيث اندلعت الحرب مرة أخرى وغادر ريك مشار مرة أخرى في خواتيم 2016 إلى جنوب إفريقيا التي ظل محتجزاً فيها حتى ظهوره في الخرطوم. حينها أدرك الوسطاء أن أي اتفاقية سلام في الجنوب يجب أن تتضمن كلاً من أوغندا والسودان الدولتين اللتين ارتبطتا بأطراف النزاع.

في يونيو 2018 توسطت أوغندا والسودان في مفاوضات جديدة بين الرئيس سلفا كير وريك مشار، قادت إلى توقيع اتفاق إيقاف إطلاق نار في الشهر ذاته، وتوقيع اتفاق سلام في أغسطس 2018، وعاد مشار إلى جوبا في نهاية أكتوبر 2018.

تدل كثير من الوقائع على أن السودان ما كان بعيداً قط عن تطور الأحداث في دولة الجنوب، وظلت أجهزة الرئيس السابق البشير مؤثرة بصورة واضحة في استقرار الدولة الوليدة وتبذل بسخاء في سبيل إيجاد حلفاء لها في الجنوب.

التغيير الكبير الذي حدث بعد سقوط البشير في أبريل 2019، فتح لجنوب السودان فرصة ليكون فاعلاً في السودان، وتبادلت الحكومة الانتقالية في الخرطوم مع الجنوب عملية سلام نتج عنها دخول عدد من الفصائل في الجنوب إلى الحكومة التي يرأسها سلفا كير ميارديت، كذلك توسط الجنوب في عملية سلام أدت إلى حصول الحركات المسلحة التي كانت حليفة لجوبا على مناصب في الحكومة الانتقالية في ما عُرف باسم «اتفاقية جوبا للسلام»، أكتوبر 2021.

خلال عملية التبادل هذه، ظهرت للجنوب شخصية جديدة في المشهد لم يسبق لقيادته أن تعاملوا معها، وهي الفريق محمد حمدان دقلو؛ قائد قوات الدعم السريع ونائب الفريق البرهان في مجلس السيادة. كان دقلو على رأس الوساطة السودانية بين الفصائل من جنوب السودان، وفي الوقت ذاته كان على رأس وفد حكومة السودان المفاوض مع الحركات المسلحة. سهّلت هذه العملية للفريق محمد حمدان دقلو أن يبني علاقات في جنوب السودان، ويفتح مناقشات جادة لفرص الاستثمار في قطاعي التعدين والطرق والعقارات. خلال المفاوضات المتبادلة بين الدولتين، ظهرت حاجة الجنوب إلى المال لمواجهة متطلبات الترتيبات الأمنية وإعادة المسلحين الذين كانوا يقاتلون حكومة الرئيس سلفا كير إلى جوبا.

وحسب المعلومات التي تحصلت عليها «أتر»، وأكدتها مصادر مطلعة، فإن الفريق محمد حمدان دقلو وافق على شراء ذرة ومواد تموينية لدولة الجنوب، في مقابل أن يقدم له الجنوب دفعات من النفط الخام كل ثلاثة أشهر تقدّر بحوالي 30 مليون دولار.

ليس سراً في جوبا أن هناك حلفاء لكلا طرفي النزاع في السودان داخل حكومة الجنوب، منهم حلفاء تقليديون للجيش السوداني، وحلفاء جدد للفريق محمد حمدان دقلو. وربما لهذا ستبقى حكومة الرئيس سلفا كير رهينة الظنّ بأن مصالحها تعتمد على ما ستؤول إليه الحرب في السودان، دون أن يكون أمامها سوى الانتظار على أمل أن يوجّه الجنرالات نيرانهم بعيداً عن منشآت النفط. ومع ذلك، لا يبدو أن إغلاق آبار النفط هو الخيار المثالي لكل من السودان وجنوب السودان. ■

أصوات تحت الحصار

من أم درمان، شرق النيل، الخرطوم

إعداد: ملاذ عماد



من أمدرمان (الفتيحاب):

” المربعات المحاصرة حالياً في الفتيحاب وداخلين على الشهر الرابع تحت الحصار، هي مربع 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، الناس ديل - الدعم السريع/الجيش- خاتنتنا في كمّاشة وحصار حقيقي، والحصار دا الناس ما اتكلموا عنو أو ماف زول كتب عنو لأنو كان في عدد 10 عربات - كارّو- بيطلعوا من منطقة العُشرة بجيبوا مواد تموينية من الجبل، بيجوا داخلين حوالي الساعة 2 صباحاً، وهم ديل تحديداً يمدّوا الفتيحاب كلها بالتموين، وكل الأحياء معتمدة عليهم في الدقيق والسكر والزيت والشاي، والأكل المتاح عدس، رز، بصل، فحم برضو كان من الحاجات البيجيبوها لينا. الدعم السريع قبضو أسياد عربات الكارّو ديل قبل شهر وقتلوهم، والناس بقت عايشة على آخر مواد تموينية اشترتها منهم، و حالياً ماف شي بدخل الفتيحاب، وانا في اللحظة دي منتظر السوق، في تجار عندهم دقيق ببيعوهو 4 صباحاً، أي تاجر بيكون عندو زي 3 أو 4 كيلو فقط، بيبيع الكيلو الواحد بـ 4 ألف جنيه، ونسبه للندرة الناس بتتخاطف في أكياس الدقيق عشان تعمل منو (قراصة، عصيدة). الناس وصلت مرحلة شراب الشاي بالبلح، لأنو ماف سكر وماف أي اكل، وأكثر ناس وضعهم كويس واشتروا قبل شهر بياكلوا وجبة واحدة في اليوم، دي أكثر أسرة سعيدة بتكون. وإذا في حاجات قدرت تمر وتدخل الفتيحاب بتكون مشتركة بينا نحن وعساكر الجيش، ودا سبب في أنو ما كل الناس بتقدر تلحق تلقى تموين حتى إذا عندهم قروش. حالياً في لجنة اتعملت من شباب الحي، وحاولوا يتواصلوا مع قائد السلاح

وما قدروا يلاقوهوا لأنو قالوا ليهم القائد ما موجود، والناس في الأحياء عارفة أنو وجودهم هو السبب في استمرار سلاح المهندسين وعدم سقوطو، لأنو حقيقي نحن القاعدين في خط النار، وإذا الناس طلوعوا الدعم السريع حيدخل سلاح المهندسين، وحالياً ناس الدعم السريع بيعملوا تدوين يومي في الحلة عشان كل الناس تطلع، والناس بتموت بأعداد كبيرة، وغالباً الناس حتطلع بسبب موضوع الأكل، لأنو ماف زول بيقدر يستحمل، وفي ناس طلعت برجلينها لأنو الوضع ما بتوصف، والكهربا حالياً قاطعة ليها 11 يوم، الموية من بداية الحرب مافي. بنشحن التلفونات من برج بتاع زين نحن وعساكر الجيش ومواطنين كتار جداً بأعداد كبيرة، ولسه الحصار مستمر .



من محلية شرق النيل (الحاج يوسف):

” مرحباً أنا طبيبة مقيمة في شرق النيل. بداية الحرب كنت في الخرطوم، لكن بعد أسبوعين الحمد لله قدرت أرجع بيتنا وأستقر في شرق النيل. عايذة أقول انو أكثر حاجة أثرت معاي في الحرب دي هي مساحة الحركة والتنقل من مكان لمكان داخل الحي نفسه، أنا اضطريت أنزل دوام في المستشفى لأنو وضعنا بقى صعب وماف أمل انو الحرب تقيف، ومنطقة شرق النيل معروف انها منطقة انتشار لقوات الدعم السريع ومتواجدين بأعداد كبيرة، ف بقى طلوعي من البيت فيهو حذر أكثر نسبةً لأنو محتاجة أمرّ بي نقطتين تفتيش - ارتكازات- من قبل قوات الدعم السريع، ويتم فيها تفتيشك وسؤالك انو ماشة وين وليه، وفكرة اني شغالة في المستشفى دي حاجة ممكن تكون خطرة، ف بضطر أطلع الصباح بدري شديد عشان يكون الارتكازات فيها عدد أقل وما بيسألونا بصورة يومية، وفي الرجعة برضو بحاول قدر الإمكان أطلع قبل المغرب عشان ما يكون في ارتكازات كثيرة وتفتيش، وأقلل من خطورة الاحتكاك معاهم “

من الخرطوم (أركويت):

” طبعاً نحن هنا ما عندنا اشتباكات مباشرة بين الجيش والدعم السريع، لأنو منطقتنا ما فيها جيش، لكن الطيران يومياً والتدوين والمسيرات بكونوا شغالين، وأكثر شي في مناطق العمليات والأحياء القريبة من القيادة العامة والمدرعات والشجرة البقى فيها عدد قليل من الناس، ممكن بري بعد رويال كير يكون في شوية مواطنين. المواد الغذائية والتموينية متوفرة في السوق المركزي، لكن ماف دكاكين مفتوحة، بس في طاولات بتتعرض فيها المواد، جزء منها منتهية الصلاحية. في الصينية برضو بتتباع المواد الرسلوها للإغاثة والمواد المسروقة من المصانع. بعض الأفران شغالة ومتوفر فيها دقيق وعيش لكن عندك من الصباح إلى العصر فقط، بعد المغرب الحركة شبه مستحيلة للمواطنين داخل الأحياء. الصينية برضو خطيرة لأنها هدف للدانات والطيران الموجّه لارتكازات الدعم السريع. حالياً الكهربا شبه مستقرة الحمد لله، إلا يحصل عطل في الأميات، ومرات الدانات بتقع بتعطّلها، فبتأخذ كم يوم عشان تتصلح. آخر مرة احتجنا 16 يوم عشان تتصلح، ودي كانت أطول فترة عشان واحد من عمال الكهربا استشهد بي دانة جنب مكتب الكهرباء. الموية بتقطع مع الكهرباء مباشرة عدا المناطق القريبة من النيل زي الجريف والمنشية بتكون مستقرة. في انتهاكات مستمرة، ودي المشكلة الأكبر، لأنو أغلب البيوت الفاضية بتتنهب نهب ممنهج، يعني ما بيخلوا حاجة في البيت، وفيهم حرامية من الحلة ومواطنين معاهم. المواصلات عندنا شغالة من داخل الحلة للصينية السوق

المركزي، ومن المركز الإسلامي إلى شرق النيل عن طريق كبري
المنشية، ومن الصينة لجبل أولياء فقط. في مركز صحي واحد في
أركويت للمواطنين بشتغل، لكن المستشفيات زي الرازي والفؤاد
والتميز للدعم السريع فقط، ومعظم الصيدليات مقفولة ما عدا
الحوالين المستشفيات المذكورة دي .



خبر وقصة

■ «يوني سيف»: السودان يسجل أكبر رقم للأطفال
النازحين في العالم. 10 آلاف طفل دون سن الخامسة
قد يموتون بحلول نهاية العام الجاري.

■ إنسان دارفور تحت نيران المعركة.

«يونيسيف»:

السودان يسجل أكبر رقم للأطفال النازحين في العالم.. 10 آلاف طفل دون سن الخامسة قد يموتون بحلول نهاية العام الجاري



unicef

ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف»، مطلع الأسبوع، أن السودان سجّل أكبر عدد من الأطفال النازحين في العالم، لافتةً إلى أن الحرب منذ أبريل الماضي بين الجيش والدعم السريع أجبرت حوالي 3 ملايين طفل على الفرار قسرياً.

ودعت المنظمة الأممية العاملة في حماية ورعاية الأطفال، على صفحتها على منصة X (تويتر سابقاً)، إلى «توقف القتال» في السودان، محذرة من أن «مزيداً من التصعيد للحرب سيجبر أعداداً متزايدة من الأطفال على الفرار من منازلهم، ويعرضهم لخطر العنف وسوء المعاملة والاستغلال».

وكانت «يونيسيف» ومنظمة الصحة العالمية، قد توقعتا الأسبوع الماضي، أن «ما لا يقل عن 10 آلاف طفل دون سن الخامسة قد يموتون بحلول نهاية العام الجاري، بسبب زيادة انعدام الأمن الغذائي، وتعطل الخدمات الأساسية منذ اندلاع النزاع في السودان، أي أكثر من 20 ضعف العدد الرسمي للأطفال من جميع الأعمار الذين قتلوا بسبب القتال».

وقالت يونيسيف إنه بعد 200 يوم من الحرب في السودان يوجد «14 مليون طفل في حاجة لمساعدة إنسانية، و19 مليون طفل خارج المدرسة، و3.5 مليون معرضون لخطر الموت بسبب سوء التغذية والأمراض».

إنسان دارفور تحت نيران المعركة



تشهد ولايات السودان منذ نهاية الأسبوع الماضي، عدا شرقها، أوضاعاً مأساوية بالغة السوء مع تزايد حركات النزوح في نيالا، زالنجي، الفاشر، والجنيينة، بعد الهجمات التي قادتها قوات الدعم السريع على مواقع الجيش هناك.

وتأتي هذه التطورات الميدانية بالتزامن مع بدء محادثات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في مدينة جدة السعودية برعاية سعودية أمريكية.

في زالنجي، عاصمة ولاية وسط دارفور، استباحت مليشيات مسلحة، الثلاثاء، معسكر الحصاحيصا في زالنجي بعد سيطرة قوات الدعم السريع على مقر الفرقة 21 مشاة التابعة للجيش، مما تسبب في نزوح عدد كبير من سكان المعسكر إلى مناطق سرف عمرة، وزالنجي ومعسكر الحميدية.

ففي نيالا، تسببت المعارك في سقوط ضحايا مدنيين وتدمير أجزاء المدينة، ونهب السوق والمنازل، مع انقطاع كامل لشبكة الاتصال. جاء ذلك بعد سيطرة قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها على مدينة نيالا بعد قتال على مقر الفرقة 16 مشاة التابعة للجيش.

وكانت قوات الدعم السريع فرضت حصاراً على معسكر الحصاحيصا بمزاعم حصول عناصر الجيش على الغذاء والماء من المنطقة.

وتمكّن كثير من سكان عاصمة جنوب دارفور من الفرار إلى مناطق أخرى، فيما بقي آخرون عالقين داخل أحياء المدينة.

في الجينية، قُتل ثلاثة أشخاص وأصيب آخرون إثر تجدد معارك بين الجيش وقوات الدعم السريع أمس الأربعاء؛ كما فرت أعداد كبيرة من مواطني أردمتا، الواقعة شمال شرق الجينية، إلى داخل المدينة، بعد انتشار قوات الدعم السريع، ونيتها السيطرة على مقر قيادة الفرقة 15 مشاة التابعة للجيش.

وتعاني الجينية من انقطاعات لشبكات الاتصالات منذ مساء الأربعاء. وقال شاهد في معسكر أدري الحدودي في تشاد، إنهم يسمعون أصوات دوي الانفجارات قادمة من الجينية.

وفي سياق متصل، أعربت الولايات المتحدة عن «قلقها العميق» إزاء التقارير التي تتحدث عن هجوم وشيك واسع النطاق من قبل قوات الدعم السريع السودانية على الفاشر شمال دارفور.

وأكدت وزارة الخارجية الأميركية في بيان، أن هجوماً كهذا من شأنه أن يعرض المدنيين، بما في ذلك مئات الآلاف من النازحين الذين فر الكثير منهم مؤخراً إلى الفاشر، من مناطق أخرى لخطر شديد.

وذكر البيان أن «تقارير موثوقة أشارت إلى أن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية فشلت في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع سقوط ضحايا من المدنيين في الأحياء السكنية في الفاشر».

في الفاشر، عاصمة شمال دارفور، ومقر حكومة دارفور الإقليمية، تسبب تجدد الاشتباكات منذ الأربعاء، مع قصف طيران الجيش، في وقوع عشرات القتلى والجرحى من المدنيين، بعد أن شن الدعم السريع هجوماً على مواقع متقدمة للجيش.

وبينما طالب والي شمال دارفور، نمر محمد عبد الرحمن، من مقر إقامته بجوبا، طرفي الصراع بإمهال المواطنين فرصة مغادرة الفاشر إلى مكان آمن، انتقد حاكم الإقليم مناوي، في تغريدة على منصة (إكس) نداء الوالي نمر، وقال إنه «غير موفق، ولم يطلعنا على خبر الهجوم الذي يؤكد تلقيه من قوات الدعم السريع».

سيماهم في آلاتهم..

موسيقيون يبدأون حياة جديدة بعد نجاتهم من الحرب:
شمس وحامد يحاولان الانسجام من أجل حفل نيروبي

حاتم الكناني (نيروبي)



سألت

كتلة المشاعر أثناء حضور البروفة الأولى بمنزل سامي صلاح من السودانيين الذين يقطنون قريباً، بحي كليمانى بالعاصمة الكينية نيروبي، خاصة عندما بدأ الموسيقيان في تعريف أغنيات مسموعة، ولم تجد الدموع بدأ من السيلان، ومن هنا وهناك ستسمع أحدهم يتأوه: «يا حليل أم درمان».

يعيد السودانيون اكتشاف ذواتهم الضائعة، مشاعرهم، مشاريعهم، أحلامهم، في الملاجئ المجاورة التي احتضنتهم بعد الحرب. عواصم الجوار أديس أبابا، كمبالا، القاهرة، ونيروبي؛ استقبلت عدداً مقدراً من المبدعين الفارين من حرب الخرطوم. ها هم الآن بعد رحلة الخروج يحاولون صنع اليوم والغد، رغم البداية الصفرية، ولكل قصة خروج وخسارات؛ لكنهم أيضاً يحاولون الإمساك بالضوء الذي يلوح كلما أشرق المستقبل. وحالهم ينطق مع ابن عربي:

رأى البرق شرقياً فحنَّ إلى الشرق ولو لاح غربياً لحنَّ إلى الغرب
فإن غرامي بالبروق ولعه وليس غرامي بالأماكن والترب

عادة ما يلتقي الموسيقيون وسيماهم في آلاتهم، وعلى ذلك النحو التقى شمس وحامد، على أحد المقاهي النيروبية، وكل منهم يلقي ببصره على آلة الآخر التي يحملها في ظهره، فكان أول حديثهما عن الموسيقى وعن كيفية العمل المشترك. ومن بعد ذلك بأيام، التقى الموسيقيان شمس الدين الحاج وحامد أزهرى، في منزل صديقهما سامي صلاح - بعد خروجه هو أيضاً جراء حرب الخرطوم إلى نيروبي - في حي كليمانى الضاحج بالسودانيين، لينشداً الوصول إلى حالة الانسجام التي يرومها الموسيقيون باستمرار - وهي غاية الموسيقى - استعداداً لإقامة حفل ما، لم يحددوا حتى الآن في أي من أنحاء نيروبي سيقام ولا متى.. ورغم ذلك يحاولان التهيؤ.

شمس الدين الحاج مُغنٌّ وعازف ساكسفون ومهندس جيولوجي، نشأ في ضاحية شمبات الخرطومية العريقة، ناهلاً من أجوائها الفنية، وقادته دروب الكسب في

مجال الموسيقى إلى دخول معهد «جازمبا سكول» بإثيوبيا لدراسة موسيقى الجاز، ثم العودة إلى الخرطوم، وعندما اندلعت الحرب لم يجد بُدّاً من الخروج من السودان ليبدأ رحلة أخرى. وحامد أزهري عازف جيتار نشأ في مدني المسّاح ومحمد محيي الدين، وأقام في الخرطوم، حيث كان يعمل في المحاماة ويمارس الموسيقى مُعبداً الطريق لنفسه إلى الاحتراف.

بالنسبة إلى حامد، فإن اختياره نيروبي ملجأ جاء بعد استعصاء الحصول على التأشيرة للسودانيين المسافرين إلى مصر، حيث يقيم جزء من أسرته هناك بعد الحرب، وهو أيضاً يرى نيروبي مدينة كبيرة تتوفر فيها فرص العودة إلى ممارسة الموسيقى التي ظل يعمل بها بالخرطوم بجانب المحاماة. يقول لـ «أُتْر»: «نيروبي هي المدينة الأفضل بالنسبة لمن أراد أن يبدأ فيها حياة جديدة، إنها مدينة متنوعة، رغم الغلاء النسبي مقارنة بالعواصم المجاورة الأخرى». خسر حامد استديو يملكه في الخرطوم ومعدات عمله، ورغم صدمة ما بعد الحرب وخسارته، وُضِعَ حامد خطة لنفسه بدأها بمروره على المراكز الثقافية والموسيقية بنيروبي واقتنائه آلة جيتار ليواصل ممارسته الحميمة للموسيقى.

يقول حامد: «بدأت بالتعرف على الفنانين الموجودين بنيروبي، سواء أكانوا سودانيين أم كينيين أم غيرهم، وقررت العمل في مجال الإنتاج الموسيقي، بإنشاء استديو خاص مثلما كنت أعمل في السودان».

عاد شمس الدين الحاج من رحلة دراسته بمعهد «جازمبا سكول» بإثيوبيا، حيث درس آلة الساكسفون، إلى السودان، في 2017، ورغم أنه لم يكمل دراسته بالمعهد بسبب ظروف السودان الاقتصادية والسياسية، لكن تبلورت في ذهنه فكرة «تجيين الأغنية السودانية» بحسب تعبيره. وبدأ بتجربة تقديم الموسيقى في شوارع وسط الخرطوم، ثم تقدّم للمشاركة في مهرجان ساما الذي كان برعاية من معهد جوته، لكن بسبب اندلاع ثورة ديسمبر ومن بعدها الإغلاق الكامل بسبب جائحة كورونا أُجِّلَ المهرجان، ومرة أخرى بسبب انقلاب 25 أكتوبر لم يَلَقَ المهرجان المشاركة المأمولة منه، رغم حضور أربع فرق عالمية للمشاركة.

أغنية «سلام» التي سيبدأ بها شمس الدين حفله القادم بنيروبي، هي أولى تجاربه في ما سمّاه تجيين الأغنية السودانية، أي تقريب موسيقى الجاز من المستمع السوداني

- هكذا يشرح شمس فكرته - محاولاً إضافة تجربته إلى تجارب فرق الجاز في السبعينيات. يصف شمس الإيقاعات التي تتضمنها الأغنية، بأنها تبدأ بسلم رباعي إثيوبي ثم إيقاع الفرَنْقَبِيَّة السوداني، ثم الدَّالِيب.

على عكس يومياته في الخرطوم التي تبدأ بالذهاب إلى مكتب المحاماة والترافع في جلسات المحاكم صباحاً، ومن ثم مواصلة التدريبات على آلة الجيتار مساءً، يبدأ حامد أزهري بنبروبي تدريباته صباحاً. ويقول لـ «أثر»: «حتى الآن أبحث عن العمل، وأبدأ من الصفر، والعمل في المحاماة بنبروبي يحتاج إلى إجراءات طويلة تفرضها لوائح البلد، ومع ذلك ربما سألجأ للعمل بالمحاماة مرة أخرى إن استقررت بنبروبي». ويضيف: «إذا لم تنجح خطتي في نبروبي، سأحاول مرة أخرى في بلد آخر، أريد استعادة حياتي الطبيعية بصورة مريحة، وكل الاحتمالات واردة بالنسبة لي».

يبدأ شمس الدين يومه بالتدرّب على آلة الساكسفون بمركز «جو داون آرت»، بنبروبي. واستقبل المركز عدداً من الفنانين السودانيين سواء أكانوا من التشكيليين أم الموسيقيين، وفتح أبوابه لكل من أراد أن يمارس فنه، وأصبح المركز - كما يصف شمس الدين - أحد الأمكنة الآمنة للفنانين السودانيين. ويضيف: «مديرة المركز جوي انبوي وفرت السكن والإقامة للفنانين، مما خفف علينا كثيراً». وحول الحفل الذي يعدّان له يقول شمس: «لم نحدد حتى الآن مكانه أو زمانه، لكننا ماضيان في رحلة الانسجام، وحين نجد مكاناً وزماناً مناسبين، لا بدّ أن يُقام الحفل».

أتر

Atar

السودان ومحيطه

مجلة تصدر أسبوعياً عن
مركز سودان فاكٲس للصحافة

FACTSD
FACTS CENTER FOR JOURNALISM

نعمل على السودان،
من كل مكان

لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:
atar@sudanfacts.org

للانضمام إلى شبكة مراسلي أتر في السودان الرجاء مراسلتنا على:
correspondent@sudanfacts.org



@atarnetwork